# العَدالَةُ الانتقالِيَّةُ وسِيادَةُ القانُون

## كما يراها السوريون في المرحلة الانتقالية

(استطلاع أوّلي)

كانون الأوّل ٢٠١٤

اليوم التالي
THE DAY AFTER

# شكر وتقدير

تتقدم اليوم التالي بشكرها وتقديرها لكلّ من ساهم بالاستطلاع. بالإضافة لمن أجروا مقابلات الاستطلاع داخل سوريا وفي كل من تركيا والأردن (وعددهم تسعة عشر شخصاً)، نخصُّ بالشكر البروفسور كولين إروين من جامعة ليفربول والسيد محمد برو من مؤسسة صدى على مشاركتهما إيانا خبرتهما التي لا تقدّر بثمن طوال فترة المشروع. وكل التقدير لمنظمة لا سلام بدون عدالة، وفريق الأبحاث والإدارة (RM Team)، ومركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، ورابطة محامي سوريا الأحرار، ووزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة، على النصائح والمساهمات القيمة التي قدموها.

## مُقدّمة

بعد حوالي أربع سنوات من الثورة السورية تسيطر الأطراف المسلحة على المشهد. أعدادٌ لا تحصى من القتلى والمهجّرين والمفقودين، وتطرفٌ متنامٍ مترافق مع عسكرة وتوسع النزاع. وفي ظل الوضع القائم، تُكتم أصوات المدنيين وتُصم الآذان عن آراء المواطنين السوريين العاديين. أجرت ''اليوم التالي'' في محاولةٍ منها لإيصال صوت العديد من السوريين الذين يعانون في الداخل وأولئك الذين هُجّروا إلى مخيمات اللجوء في الأردن وتركيا، مسحاً للرأي والتوجهات في القضايا المتعلقة بحل النزاع، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعدالة والمساءلة والمصالحة. أُجريت المقابلات بين 15 أيار و5 آب، 2014، كما تمّ جمع عينات إضافية من العلويين في المنطقة الساحلية واللاجئين الأكراد الفارين من كوباني بعد هجوم ''داعش'' في الفترة ما بين 10-22 تشرين الأول.

بالإضافة إلى الصعوبات التي تعترض إجراء المسح في خضم الحرب، كان المسح محدوداً جغرافياً. أجريت أكثر من 1600 مقابلة بصورة رئيسية في مناطق خارجة عن سيطرة النظام، باستثناء السَّلَمِيَّة (في محافظة حماة)، واللاذقية وطرطوس. وقد شملت المناطق التي أُجري فيها المسح مواقع في حلب، وريف دمشق (دوما)، ودير الزور، وحماة (السَّلَمِيَّة)، والحسكة وإدلب، وكذلك مخيم الزعتري للاجئين في الأردن ومخيم كهرمان مرعش للاجئين في تركيا. إذن من الضروري الانتباه إلى أنّه لا يجب اعتبار هذا المسح ممثلاً للشعب السوري ككل، لكن من الممكن تحديد بعض التَّوجهات الهامة بواسطة عينة البحث هذه، وذلك عن طريق مقارنة مختلف المجموعات السكانية الأساسية من أجل سحب ''عينات إرشادية'' بدلاً من ''العينات التمثيلية''. مايلي هو عبارة عن نسخة مختصرة عن تقرير مطوّل ومفصّل كان قد أُعدّ بإشراف البروفسور كولن إروين من جامعة ليفربول.

## خلاصة النتائج

وفقاً للاستطلاع، يُحمِّل غالبية المستجيبين النظام السوري معظم المسؤولية عن بدء النزاع وإبقائه مستمراً، وتُلام بشكل أقل القوات الإقليمية والدولية المختلفة. لعل هذا ليس مستغرباً، نظراً لفرط تمثيل المستجيبين المقيمين في مناطق سيطرة المعارضة. مع ذلك، وعند السؤال عن مسؤولية المعارضة المسلحة عن استمرار النزاع، تظهر اختلافاتٌ مثيرة للاهتمام بين منطقة وأخرى من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. **فقط حوالي ربع المستجيبين السنة أفادوا بأن المعارضة "غير مسؤولة أبداً"**. أما المستجيبين العلويين فيُلقون اللوم أولاً وبشكل كبير على المعارضة لكن أيضاً يُحمِّل عدد كبير منهم النظام المسؤولية عن استمرار الأزمة.

نظراً لشدة العنف في سوريا جاءت " **المحاكمات العادلة لمن تقع عليهم المسؤولية" على رأس قوائم أولويات العدالة** بالنسبة لمعظم من شملتهم العينة مقارنة مع ما يمكن وصفه بأنه أولويات أقل على المدى الطويل (مثل ''الديمقراطية'' و''المصالحة'') والتي جاءت في مراتب متأخرة في تلك القوائم. مع ذلك **وعلى المدى الطويل، يُنظر إلى "إصلاح مؤسسات الدولة" على أنه العنصر الأكثر**

**أهمية من أجل حل النزاع**. أما فيما يتعلق بالعدالة والتعويضات يبدو أن المخرج الوحيد المقبول هو الملاحقة القضائية لأولئك الذين أمروا بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وبارتكاب جرائم ضد الإنسانية، في حين يمكن التعويض مالياً عن فقدان الممتلكات وسبل العيش. وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في توثيق الجرائم في كل المناطق باستثناء العلوية منها.

**على الرغم من أنّ معظم سُنّة مجتمع الدراسة يفضّلون " المحاكم الشرعية وقوانينها" فيما يتعلق بتطبيق العدالة في المستقبل، من المهم ملاحظة أن جزءً مهماً من النساء، وأولئك الأفضل تعليماً، والأقليات الإثنية لا يؤيدون ذلك**[1]. فهم يفضلون محاكم تطبق المعايير الدولية. هذه المقاربة للعدالة تواجه بالرفض فقط من قبل أقلية مُحافِظَة، والتي يبدو أنّها خاضعة لهيمنة الشبان الأقل تعلُّماً في المناطق الأكثر مُحافَظة في سوريا.

على مدى الثورة وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، عانت الغالبية السُّنية من انتهاكات حقوق الإنسان بشكل أكبر من الأقليتين الكردية والعلوية، وتُحمِّل قوات النظام معظم المسؤولية (رغم أن المستجيبين الأكراد حدّدوا أيضاً الألوية المسلحة كمنتهك أساسي لحقوق الإنسان). لقد سُجِلَت انتهاكات واسعة الانتشار وخطيرة، ونتيجة لذلك تغدو فرص تحقيق العدالة من دون محاكمة–لجان الحقيقة مثلاً–محدودة في الوقت الحالي. ومع هذا، وعلى المدى البعيد، **سترحّب غالبية عُظمى من جميع الخلفيات الإثنية والدينية بحوار وطني لحلّ المشاكل السورية ووضع دستور جديد وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان**.

[1] من المهم أن نذكر أن هناك فرط في تمثيل الرجال في العينة، مما يفسر لما كانت "الغالبية" تفضل المحاكم الشرعية وقوانينها.

# المحتويات


| | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | 2 |
| خلاصة النتائج | 2 |
| المنهجية والعينة | 5 |
| المشكلات | 8 |
| النزاع والمسؤوليات | 11 |
| العدالة | 15 |
| انتهاكات حقوق الإنسان والمصالحة | 22 |
| خلاصة النتائج | 30 |

## المنهجية والعينة

تم إعداد الاستبيان على مدار أسبوع من المقابلات مع مختلف الأطراف المعنية في غازي عنتاب في الفترة ما بين 24 نيسان و1 أيّار 2014. شملت هذه المقابلات قانونيين سوريين، وممثلين عن المعارضة السورية وعدداً من المنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا والمتواجدة في غازي عنتاب. شملت المواضيع المدرجة كل من ''المشكلات''، ''النزاع والمسؤوليات''، ''العدالة''، ''انتهاكات حقوق الإنسان''، و ''الخصائص السكانية''. وباستخدام هذه الأداة البحثية تم إجراء 1602مقابلة على امتداد الأراضي السورية الخاضعة لسيطرة المعارضة وفي مخيمات اللاجئين في تركيا والأردن بين 15 أيّار 2014 و5 آب 2014. وتم سحب العينة الثانية بين 10-22 تشرين الأول من السكان العلويين في المناطق الساحلية وكذلك اللاجئين الأكراد الفارّين من كوباني عقب هجمات ''داعش''.[2]

| معطيات ديموغرافية | (n) | المقابلات من العينة | (n) مكان | مكان الإقامة من العينة | سورية ما قبل الحرب |
|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | – | – | 30 | 2.0 | 7.3(1,552,000 |
| حلب | 261 | 17.4 | 377 | 25.1 | 23.0 (4,868,000) |
| حمص | 2 | 0.1 | 49 | 3.3 | 8.5 (1,803,000) |
| حماة | 27 | 1.8 | 64 | 4.3 | 7.7 (1,628,000) |
| إدلب | 181 | 12.1 | 216 | 14.4 | 7.1 (1,501,000) |
| دير الزور | 345 | 23.0 | 352 | 23.5 | 5.9 (1,239,000) |
| الرقة | – | – | 6 | 0.4 | 4.5 (944,000) |
| الحسكة | 67 | 4.5 | 64 | 4.3 | 7.1 (1,512,000) |
| درعا | – | – | 189 | 12.6 | 4.9 (1,027,000) |
| السويداء | – | – | 2 | 0.1 | 1.7 (370,000) |
| القنيطرة | – | – | – | – | 0.4 (90,000) |
| اللاذقية | 33 | 2 | 8 | 0.5 | 4.8 (1,008,000) |
| طرطوس | 15 | 0.9 | – | – | 3.8 (797,000) |
| ريف دمشق | 136 | 9.1 | 140 | 9.3 | 13.4 (2,836,000) |
| مخيم الزعتري | 264 | 17.6 | 0 | 0 | 0 |
| المخيم التركي | 215 | 14.3 | 0 | 0 | 0 |
| ذكور | 1,090 | 72.7 | | | 52 |
| إناث | 405 | 27.0 | | | 48 |
| مسلمون | 365 | 24.3 | | | 90 |
| مسيحيون | 9 | 0.6 | | | 10 |
| مسلم سني | 1,074 | 71.6 | | | 74 |
| مسلم علوي | 52 | 3.2 | | | 13 |
| مسلم شيعي | – | – | | | <3 |
| مسلم درزي | 2 | 0.1 | | | <3 |
| مسلم اسماعيلي | 12 | 0.8 | | | <3 |
| عرب | 1,400 | 93.4 | | | 90 |
| اكراد | 59 | 3.9 | | | 9 |

[2] تتشابه العينتان الكرديتان كثيراً (عينة الحسكة في حزيران، وعينة اللاجئين الأكراد في تشرين الأول). لذا، ستتم الإشارة إلى نتائج العينة الثانية فقط عندما يكون هناك اختلاف في النتائج.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| لاجئين اكراد | 52 | 3.18 | | | |
| الشركس | 1 | 0.1 | | | <1 |
| أرمن | 1 | 0.1 | | | <1 |
| آشوريون | 8 | 0.5 | | | <1 |
| تركمان | 6 | 0.4 | | | – |

الجدول 1: الخصائص السكانية للعينة الاستطلاعية الاولى وسورية ما قبل الحرب. حيث أن (n مقابلات) هو عدد الاشخاص الذين تمت مقابلتهم، و(n) مكان الإقامة يشير إلى مكان الإقامة قبل الحرب. كما تم التعبير عن هذه الأعداد كنسب مئوية من العينة بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة في سورية ما قبل الحرب.

عند مقارنة هذه العينة مع البيانات المتاحة عن الخصائص السكانية في سوريا قبل الحرب، يتضح عدم تمثيلها للسكان. لذا ينبغي أن تُفهم النتائج المترتبة على كل سؤال يعتمد على هذه العينة ضمن هذا السياق. ومع ذلك، رغم وجود هذه العقبة الجليّة، يمكن لهذه العينة تحديد بعض التوجهات الهامة، عن طريق مقارنة مختلف المجموعات السكانية الأساسية، لاستخلاص ‘‘عينات إرشادية’’ كبديل عن ‘‘العينات التمثيلية’’.

بالإضافة، إلى العينة السورية (بشكل رئيسي السُّنة، والأكراد، والعلويين)، يمكن عقد المقارنات أيضاً بين: المناطق/المحافظات المختلفة، مخيمات اللاجئين في تركيا والأردن، النوع الاجتماعي (الذكور والإناث)، الفئات العمرية (من 18 إلى ما فوق 65)، مستويات التعليم (من الأميين إلى دراسات ما بعد الشهادة الجامعية الأولى)، المجموعات الدينية والإثنية الأساسية. تم تلخيص بنية العينة حسب هذه الخصائص السكانية في الجدول 2 والجدول 2B في الملحق.

# 1. المشكلات

*السؤال 1.1: برأيك ما هي المشكلة الأكبر التي تواجه سوريا اليوم والتي ينبغي معالجتها؟[3] (سؤال مفتوح)*

بالنسبة للعينة السورية (والتي بغالبيتها من العرب السُّنة)، كانت المشكلة الأكثر خطورة هي النظام ثم تليه الحرب والقصف، ولكن بالنسبة للمستجيبين الأكراد كانت المشكلة الأخطر هي الحرب أولاً، والنظام ثانياً، والإرهاب من كلا الطرفين ثالثاً. ووضع العلويون الحرب على رأس مشكلاتهم لكن "داعش" وغيرها من الجماعات المتطرفة حلّت كثاني أخطر مشكلة لديهم. بما أن العينة السورية سنية بمعظمها، يمكننا رؤية كيف أنّ السُّنة، ربما مازالوا يرغبون في استمرار الحرب لإسقاط النظام، في حين أن الأكراد والعلويين قد لا يشاركونهم هذا الهدف كأولوية قصوى، حيث أنهم كما يبدو يلقون باللوم على كافة أطراف النزاع.

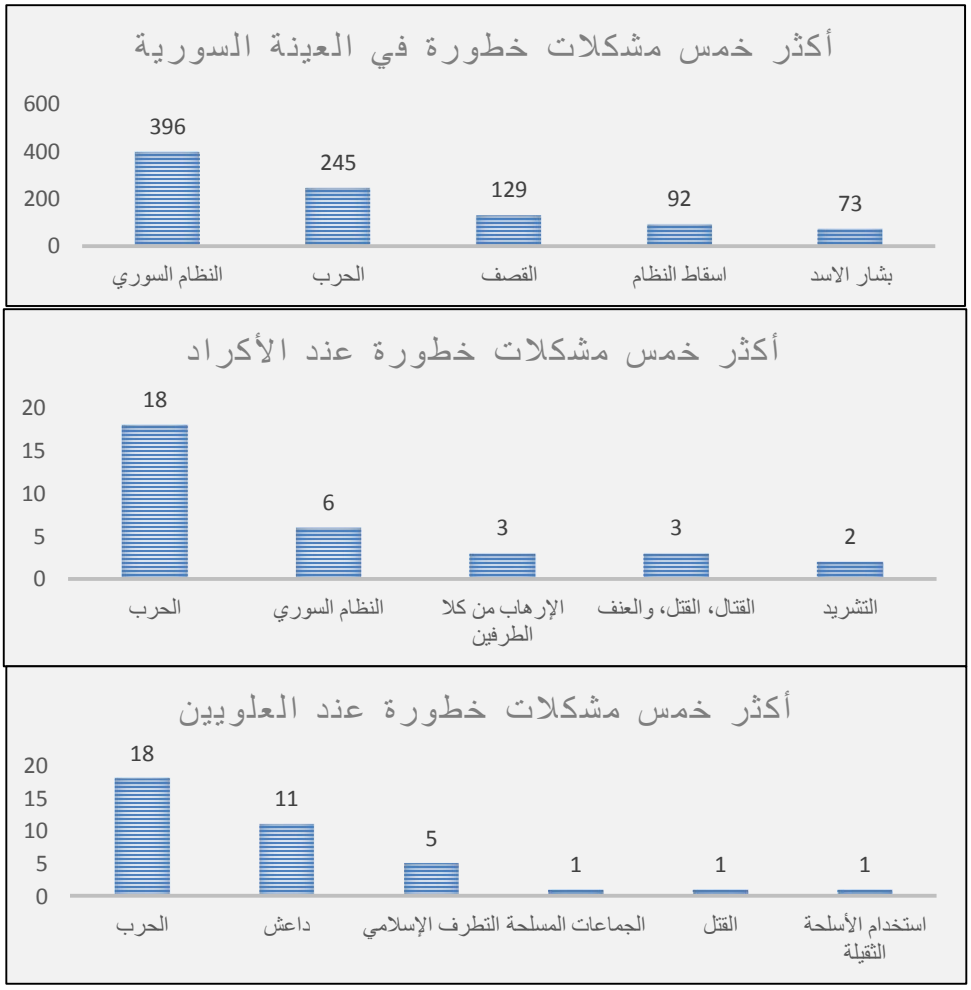


الشكل 1. أهم خمسة مشكلات في قائمة العينة السورية ككل وعينة الأكراد في مناطق سيطرة المعارضة، حيث (n) هو عدد مرات ورودها (سؤال مفتوح).

[3] تمّ اختصار الأسئلة في هذه النسخة من التقرير لأغراض التصرف بالنص. للحصول على الأسئلة كاملة أُنظر الملحق.

*السؤال 1.2: أي من المشكلات تعتبرها (مهمة جداً–مهمة –مهمة إلى حدّ ما–قليلة الأهمية–غير مهمة على الاطلاق) في سوريا*

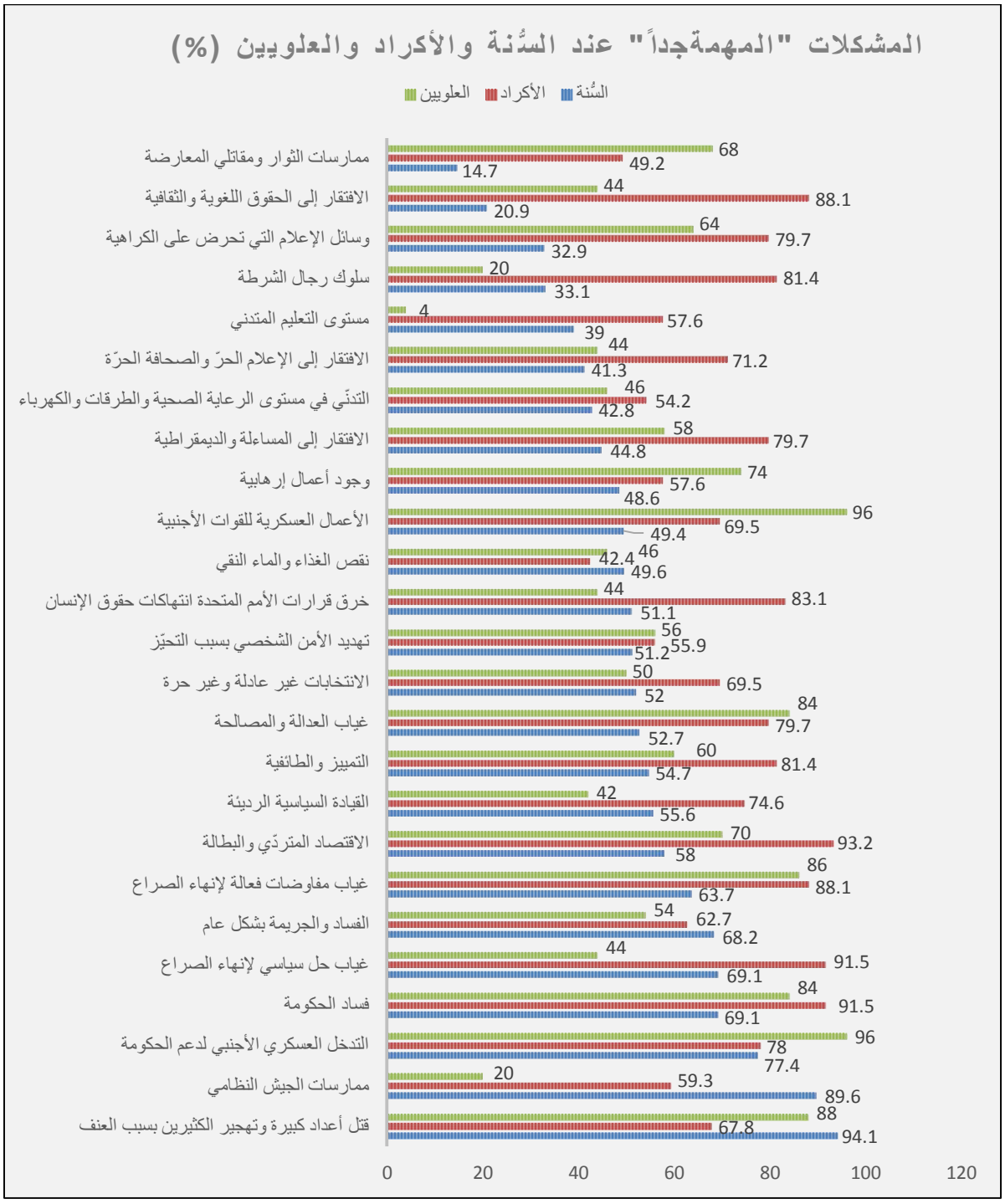


الشكل 2. ترتيب مشكلات النزاع الشائعة الـ 25 بالنسبة للعينة العلوية وعينة الأكراد والعينة السّنية. يجب أن تتم المقارنة بين الترتيب في كل مجموعة وليس أخذ النسبة المئوية. ملاحظة: إن النسب المئوية لا تعطي بالمحصلة 100% حيث أن المستجيب يمكنه أن يختار عدة مشكلات على أنّها "مهمة جداً".

بعد السؤال المفتوح عن المشكلة، طُلب من المستجيبين إبداء رأيهم من حيث مدى أهمية كل مشكلة في قائمة تتضمن مشاكل نموذجية متعلّقة بالنزاعات (السؤال 1.2). وبعد أن تمّ ترتيب هذه المشاكل–الملازمة لمعظم النزاعات–حسب درجة أهميتها بالنسبة للعينة السورية

وكذلك بالنسبة للعينة العلوية، تم الوصول إلى الوضع الشائع نفسه في العديد من النزاعات التي ما زالت مستمرة بشكل عنيف، مع مشكلة ''قتل أعداد كبيرة وتهجير الكثيرين بسبب العنف'' في المقدمة، يليها الأعمال العسكرية والفشل السياسي. ولكن عندما تتم مقارنة هذه النتيجة مع نتيجة الأكراد بإمكاننا أن نرى أن وضعهم مختلف جداً، حيث يأتي الفشل الاقتصادي والسياسي في قمة أولوياتهم وتتراجع مشكلة ''قتل أعداد كبيرة وتهجير الكثيرين بسبب العنف'' إلى المرتبة 17[4].

**"يضع الأكراد على سبيل المثال "الافتقار إلى الحقوق اللغوية والثقافية " في المنزلة الرابعة على قائمة المشاكل التي تتطلب اهتماماً"**

حين ننظر إلى هذه النتائج تبعاً للمناطق المشمولة في العينة، نجد أن التفاوت في حدّة النزاع، والعديد من العوامل الإثنية/الدينية في تلك المناطق تلعب أيضاً دوراً مؤثراً في شكل النزاع في كل منطقة. على سبيل المثال يضع الأكراد ''الافتقار إلى الحقوق اللغوية والثقافية'' في المنزلة الرابعة على قائمة المشاكل التي تتطلب اهتماماً. من الواضح أن تحديد هذه القضايا سيكون مهماً لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل وبناء علاقات مجتمعية جيدة في سوريا المستقبل. تأتي مشكلة ''قتل أعداد كبيرة وتهجير الكثيرين بسبب العنف'' في المرتبة الأولى أو الثانية في جميع المناطق باستثناء الحسكة.[5] لكن عينة الحسكة مكونة من الأكراد والمسيحيين، حيث أنّ الظروف في منطقتهم تختلف كثيراً عن المناطق الأخرى المشمولة بالعينة. ورغم توقف تعرض اللاجئين في المخيمات التركية والأردنية للعنف الآن إلا أنّ مشكلة ''قتل أعداد كبيرة وتهجير الكثيرين بسبب العنف'' هي المشكلة الأساسية بالنسبة لهم.[6]

بالإضافة إلى ذلك فكل منطقة لديها مشكلاتها الخاصة، على سبيل المثال ''نقص الغذاء والماء النقي'' يأتي في المرتبة الخامسة في دير الزور، والسادسة في ريف دمشق، والتاسعة في إدلب، والسادسة عشر في المخيم الأردني، الثامنة عشر في المخيم التركي، والمرتبة الحادية والعشرين في حماه، الثالثة والعشرين في حلب والرابعة والعشرين في الحسكة.[7] جاءت ''الأعمال العسكرية للقوات الأجنبية'' على رأس قائمة مشكلات العلويين، بينما تأتي في المرتبة الخامسة والعشرين في آخر قائمة مشكلات اللاجئين الأكراد.[8] إنّ مثل هذا التباين الشاسع في الآراء يعد أمراً غير عادي. ويبدو بشكل واضح أن التدخل الدولي يشكل بالنسبة للعلويين مصدر مشكلاتهم، وبالتحديد مختلف المتطرفين الإسلاميين،[9] في حين أن اللاجئين الأكراد ينظرون إلى القوات الأجنبية في كوباني (من المفترض أنها البشمركة بدعم من الولايات المتحدة) كشيء أساسي ومفيد وليس كمشكلة.

[4] لمراجعة الجداول، الرجاء انظر الملحق: الجدول 4 للعينة السُنية، والجدول 5 للعينة الكردية.
[5] الجدول 8، أُنظر الملحق.
[6] الجدول 10.
[7] الجداول 7، 8، 9، و10.
[8] الجدول 10B.
[9] الجدول 3B1.

## 2. النزاع والمسؤوليات

*السؤال 2.1 برأيك، من هو المسؤول الرئيسي عن انطلاق الصراع المسلّح في سوريا؟*

تشير نتائج كل من السؤال المفتوح 2.1 والسؤال المغلق 2.2 بوضوح إلى أن نظام الأسد يعتبر في مناطق سيطرة المعارضة المسؤول الأكبر عن اندلاع الحرب الأهلية في سوريا. لكن الأكراد يحملون "المعارضة" أيضاً بعض المسؤولية، في حين أنّ الجميع في مناطق سيطرة المعارضة (السُّنة والأكراد والمسيحيين) يُلقون مسؤولية كبيرة أيضاً على "القوى الإقليمية" و "القوى الدولية". وبشكل ملحوظ لا تُبرِّأ المعارضة من المسؤولية، حتى في العينة السورية التي يغلِب عليها السُّنة، فقط 39.7 في المئة من عينة المعارضة السورية يقولون إن المعارضة "غير مسؤولة على الإطلاق".[10] في حين تعتبر المعارضة الأكثر مسؤولية عن بدء الحرب بين المستجيبين العلويين، لكن النظام أيضاً يتلقى جزءاً هاماً من اللوم.

**"بشكل ملحوظ لا تُبرِّأ المعارضة من المسؤولية، حتى في العينة السورية التي يغلِب عليها السُّنة، فقط 39.7 في المئة المعارضة يقولون أن المعارضة غير مسؤولة على الإطلاق"**

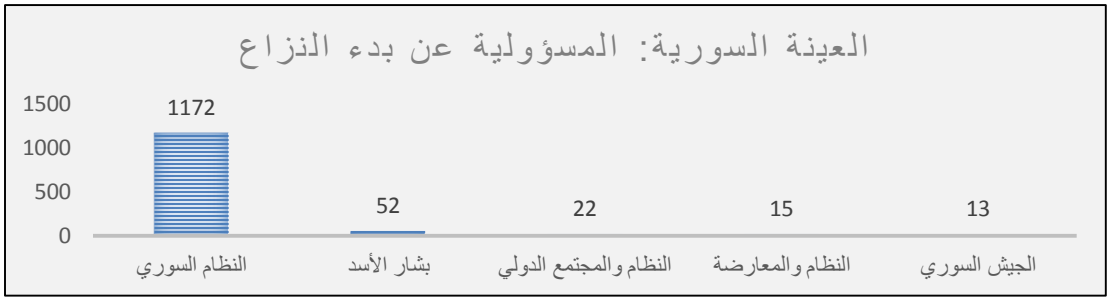


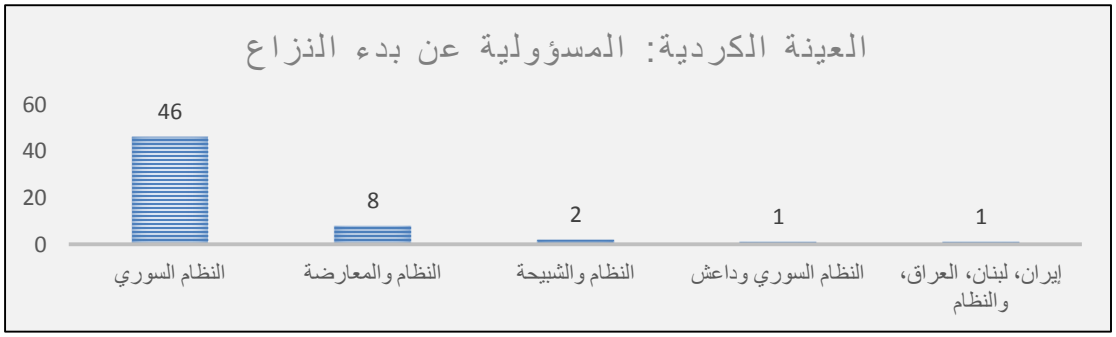


[10] السؤال 2.1 أُنظر الجدول 11 (الملحق) والشكل 3a-c، والسؤال 2.2 أُنظر الجدولين 12 وَ13 مع الشكل 4.

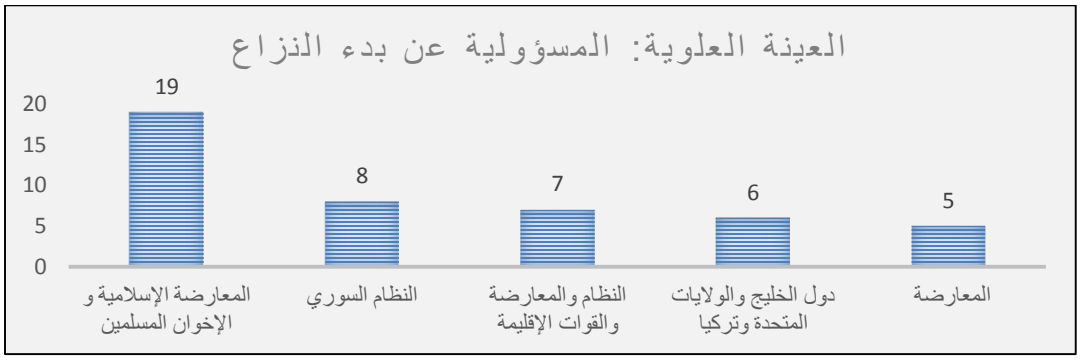


الشكل 3 a–c: الجهات الخمس الأكثر مسؤولية عن بدء النزاع بالنسبة للعينة السورية، وعينة الأكراد والعينة العلوية (n).

*السؤال 2.2: من هو المسؤول برأيك عن بدء الحرب: مسؤول مسؤولية كبيرة جداً، مسؤول، مسؤول إلى حدّ ما، مسؤول مسؤولية صغيرة، ليس مسؤولاً على الإطلاق.*

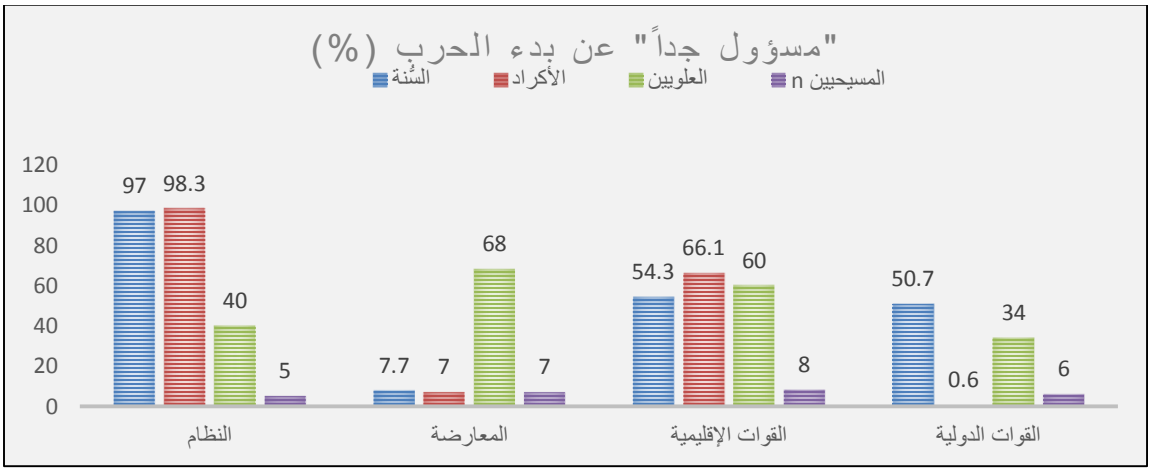


الشكل 4. "مسؤول جداً" عن بدء النزاع بالنسبة للعينة السُنية وعينة الأكراد والعينة العلوية بالنسب المئوية، وبعدد الإجابات (n) بالنسبة للعينة المسيحية. ملاحظة: إن حاصل جمع النسب المئوية لا يُشكل 100% حيث أن المستجيب يستطيع أن يحدد أكثر من جهة كـ "مسؤول جداً".

*السؤال 2.3: من هو برأيك الأكثر مسؤولية عن إبقاء النزاع مستمراً؟*

فيما يتعلق بالمسؤولية عن استمرار النزاع، يستمر تحميل "النظام" معظم المسؤولية،[11] ولكن هناك زيادة في درجة المسؤولية الملقاة على المعارضة باعتبارها "مسؤولة جداً"؛ ارتفعت عند السُنة من 7،7 إلى 15،2 في المئة، وعند الأكراد من 23.7 إلى 44.1 في المئة.[12] أما أكثر الجماعات مسؤولية ضمن الجماعات "الأخرى"، يتم تعريفها الآن باسم "الجماعات المتطرفة".[13]

[11] الجدولين 14 و15
[12] الجدولين 13 و15
[13] الجدول 17

يتكرر التشابه في نموذج الإجابة عند اللاجئين الأكراد فيما يتعلق بالمسؤولية عن استمرار النزاع، حيث يُلقى معظم اللوم على عاتق النظام وتتحمل ''المعارضة'' و''القوى الإقليمية'' جزءاً منه، ولكن ليس ''القوى الدولية'' التي تقاوم ''داعش'' في بلدتهم كوباني.[14] بعكس العلويين الذين يلومون المعارضة أكثر من الجميع، تليها القوى الإقليمية والدولية، ولكن 36 في المئة منهم لا يزال يعتقد أنّ النظام أيضاً ''مسؤول جداً''.[15]

**"إن 36 في المئة من العلويين يعتقدون أنّ النظام أيضاً "مسؤول جداً" عن استمرار النزاع"**

تتجلى أوجه التشابه والاختلاف بين المناطق عند تقسيم نتائج السؤال 2.3 حسب المنطقة.[16] ويستمر الجميع بتحميل المسؤولية لـ ''النظام''، و''القوى الإقليمية''، و''القوى الدولية'' أما في الحسكة حيث تتكون العينة من الأكراد والمسيحيين نجد أن 54.1 في المئة يفيدون بأن المعارضة ''مسؤولة جداً'' عن استمرار النزاع. لكن في مخيمات اللاجئين تغدو الآراء أقل التباساً بكثير، حيث يفيد ما نسبته 1.9 في المئة فقط (الأردن)، و4.2 في المئة (تركيا)، بأن المعارضة ''مسؤولة جداً''.

وبالمثل عندما يتم تقسيم نتائج هذا السؤال حسب العمر والنوع الاجتماعي والتعليم، يتواصل تحميل المسؤولية لـ ''النظام'' عن استمرار النزاع بشكل ملحوظ، بنسبة 94.4 في المئة في العينة السنية.[17] وفيما يتعلق بالعمر يبدو أن من هم فوق الـ 65 يحمّلون ''المعارضة'' مسؤولية أكبر من غيرهم، 41.7 في المئة منهم يفيدون بأنها ''مسؤولة جداً''. ولا يعكس النوع الاجتماعي فرقاً كبيراً على هذه النتائج على عكس التعليم، حيث أن 7.3 في المئة من الأميين يعتبرون المعارضة ''مسؤولة جداً'' وترتفع النسبة إلى 9.0 في المئة عند الحاصلين على التعليم الابتدائي، و14.7 في المئة عند الحاصلين على التعليم الثانوي، 23.8 في المئة عند خريجي الجامعات و40.0 في المئة عند ذوي الدرجات الأعلى.

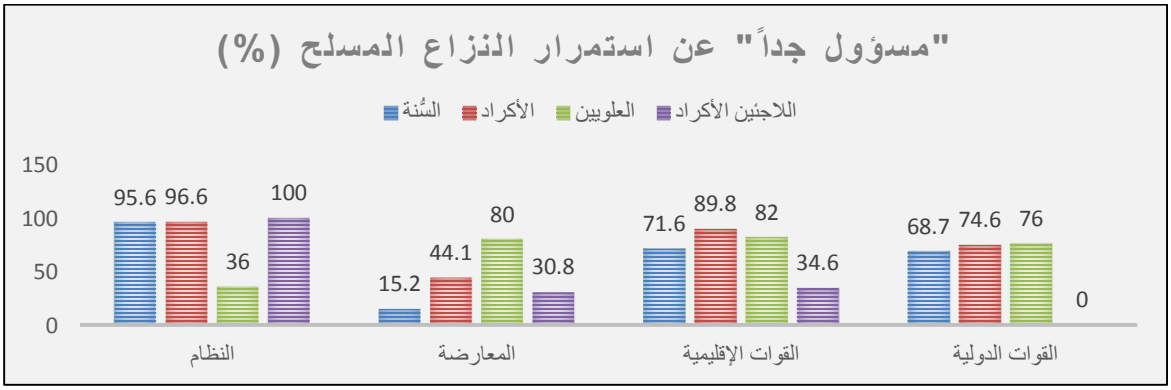


الشكل 5. ''مسؤول جداً'' عن استمرار النزاع بالنسبة للعينة السُنية وعينة الأكراد والعينة العلوية وعينة اللاجئين الأكراد. ملاحظة: إن حاصل جمع النسب المئوية لا يُشكل 100% حيث أن المستجيب يستطيع أن يحدد أكثر من جهة كـ ''مسؤول جداً''.

[14] بالنسبة للعينة الثانية من الأكراد (اللاجئين من كوباني في تشرين الأول 2014).
[15] الجدول 16B
[16] الجدول 15
[17] الجدول 16

## 3. العدالة

يبدو أن الجميع يريد العدالة كوسيلة لإصلاح ناجح للدولة السورية، حيث جاءت التحفظات المهمة والوحيدة من مجموعات، أو أقليات تعارض ''الترويج للمصالحة'' وقيام ''الحكم الاسلامي''. يأتي موضوع حقوق الانسان في قمة الأولويات بالنسبة للأكراد والعلويين ثم ''المحاكمات عادلة لمن تقع عليهم المسؤولية''، في حين تحظى هذه المسألة بالأولوية لدى العينة السنية، يليها ''إلغاء موضوع الحصانة''.[18]

*السؤال 3.1: يمكن أن تساهم العدالة مساهمة كبيرة في إنهاء الحرب. هلّا أشرت من فضلك أي مما يلي تعتبرُه: مهمة جداً، مهمة، متوسط الأهمية، قليل الأهمية، أو غير مهم على الإطلاق.*

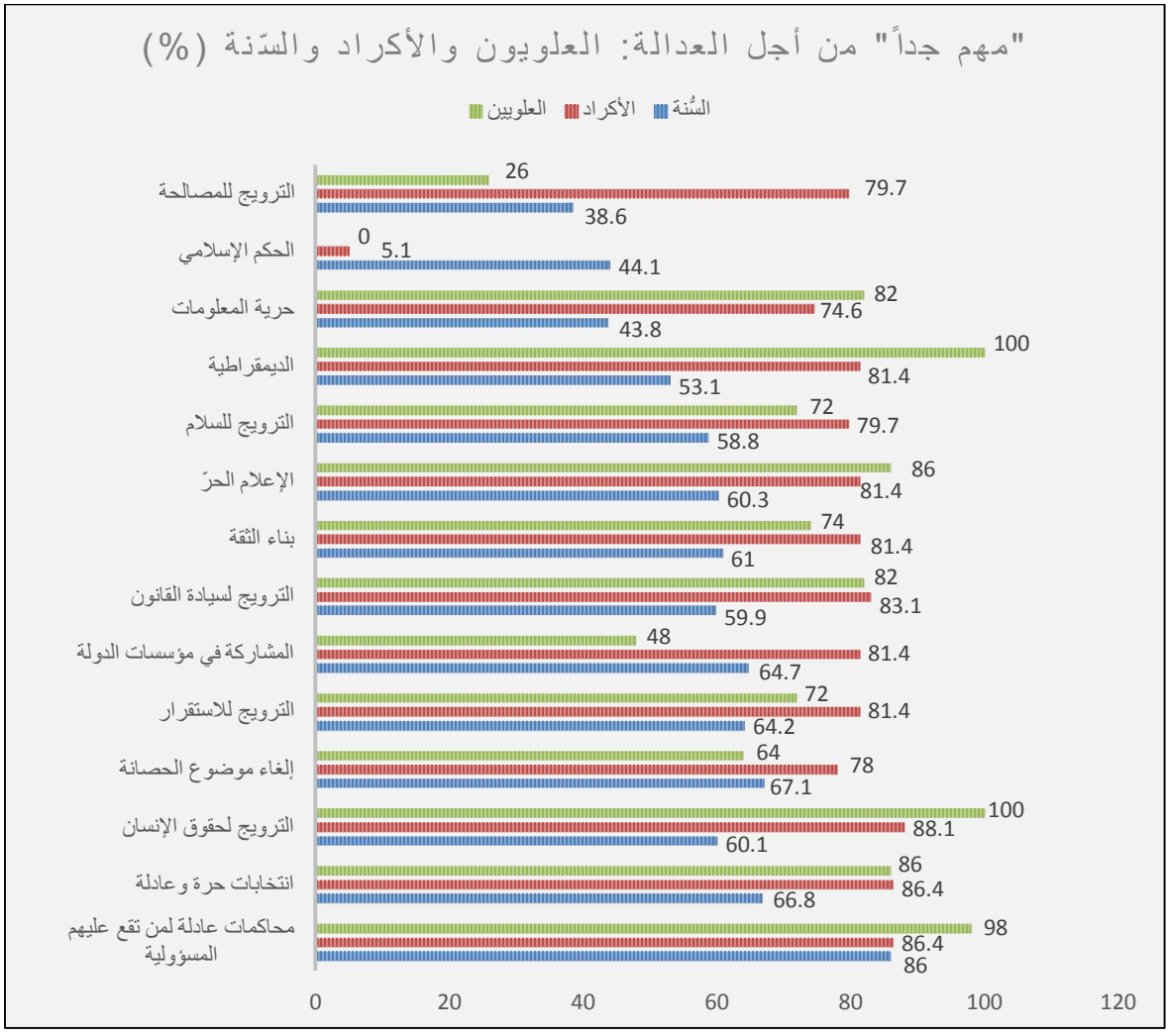


الشكل 6. أولويات العدالة بالنسبة للعينة العلوية وعينة الأكراد والعينة السنية. من الأفضل إجراء المقارنة بين المجموعات وليس النسب المئوية. ملاحظة: إن حاصل جمع النسب المئوية لا يُشكل 100% حيث أن المستجيب يستطيع أن يحدد أكثر من جهة كـ ''مسؤول جداً''.

[18] الجدولين 22 وَ23

عندما يُنظر إلى هذه الأوليات حسب المناطق المشمولة بالعينة، يبدو بشكل واضح أن الاختلاف في الأولويات لا يقتصر على الانتماء الإثني والديني وحده. على سبيل المثال، تأتي ''الديقراطية'' التي لم تعطِ النتائج المأمولة منها في الإصلاح بعد ''الربيع العربي'' في المرتبة الثانية في حماة (السَّلَمِيَّة)، والرابعة في مخيم اللاجئين في الأردن، والسابعة في حلب، والثامنة في الحسكة، والحادية عشر في كل من دير الزور ومخيم اللاجئين في تركيا، وفي المرتبة الثانية عشرة في إدلب، والمرتبة الثالثة عشرة في ريف دمشق (دوما). بالمقابل جاء ''الحكم الإسلامي'' كطريق للمضي قدماً في المرتبة الثانية في ريف دمشق (دوما)، وفي المرتبة الرابعة عشر في حماة (السَّلَمِيَّة). وعلى الرغم من أنَ العينة التي أُخذت في حماة كانت صغيرة (27 مشارك) ومن مدينة السَّلَمِيَّة حيث غالبية السكان من الإسماعيليين، إلا أن التوجه بناء على المناطق بيّن، حيث يُلاحظ وجود علاقة عكسية بين '' الدمقراطية'' من جهة، والرغبة بقيام ''الحكم الإسلامي'' من جهة أخرى، الأمر الذي لا يمكن تفسيره بالإنتماء الإثني والديني وحده.[19]

**"يُلاحظ وجود علاقة عكسية بين "الديمقراطية" من جهة، والرغبة بقيام "الحكم الإسلامي" من جهة أخرى، الأمر الذي لا يمكن تفسيره بالإنتماء الإثني والديني وحده"**

الأهم من ذلك هو أن العينة العلوية تضع ''الديمقراطية'' وتعزيز حقوق الإنسان على رأس قائمتها، 100 في المئة يفيدون بأنها ''مهمة جداً''. يليها ''المحاكمات عادلة لمن تقع عليهم المسؤولية '' وبنسبة 98 في المئة. هذا في حين جاء ''الحكم الإسلامي'' في أسفل قائمتها. وهكذا، فعندما يتعلق الأمر بالإصلاح، يتضح أن للعلويين ولأولئك السنَة الرافضين للحكم الإسلامي الهدف ذاته. أما بالنسبة للأكراد اللاجئين، فإن الصورة لم تتغير كثيراً، إذ بقيت مسألة تعزيز حقوق الانسان في المرتبة الأولى، والديمقراطية في المرتبة السابعة كما يظهر في الجدول 23 مقارنةً مع المرتبة الثانية والسادسة حسب الجدول 27B، غير أن مسألة ''إلغاء موضوع الحصانة'' حصلت على 0 في المئة، مما يوحي بفهم مختلف لهذا المصطلح في الاستطلاع الثاني.[20]

*السؤال 3.2: يمكن تحقيق العدالة بسبل متنوعة جداً، للمساعدة في ضمان سلام دائم. هلّا حددت من فضلك أي مما يلي تعتبره: مهم جداً، مهم، متوسط الأهمية، قليل الأهمية، أو غير مهم على الإطلاق.*

بالنسبة لتطبيق العدالة، يريد الجميع الإصلاح مع كل متطلبات تحقيقه. لاقت ''المحاكم التقليدية'' القليل من الدعم، وتبدو ''الاعتذارات'' غير مُرضية. يضع الأكراد ''التعويضات'' قبل ''الإصلاحات''، في حين يضع السنَة ''الإصلاحات'' قبل ''التعويضات''، على الرغم من أنهم تعرضوا لخسائر أكبر من الأكراد خلال الحرب.[21]

[19] أُنظر الجداول 24-27
[20] أُنظر الجدول 27B
[21] الجدولين 28، و29

مرة أخرى لا فرق مهم في نتائج عينة اللاجئين الأكراد، إذ لا يوجد اختلاف مهم في العينة الثانية (كوباني). أما بالنسبة للعلويين فهي مختلفة، إذ وضعوا ''المحاكم الوطنية'' على رأس أولوياتهم لتطبيق العدالة، وجاءت'' المحاكم المختلطة'' و''المحاكم الدولية الدائمة'' في آخرها. عدا ذلك، فهم يريدون أيضاً ''إعادة دمج الأفراد الذين تم استبعادهم'' كأولوية ثانية، وتأتي ''التعويضات'' ثالثاً، و''إصلاح مؤسسات الدولة'' رابعاً، وبشكل له دلالته جاءت ''مراقبة ومتابعة قرارات العدالة وتطبيقها'' في المرتبة الخامسة وبنسبة 92 في المئة ''مهمة جداً''. إذن، على الرغم من أن العلويين يريدون المؤسسات السورية، فهم يريدونها ''مؤسسات مُصلَحَة'' حتى يكون بمقدورهم الوثوق بها. [22]

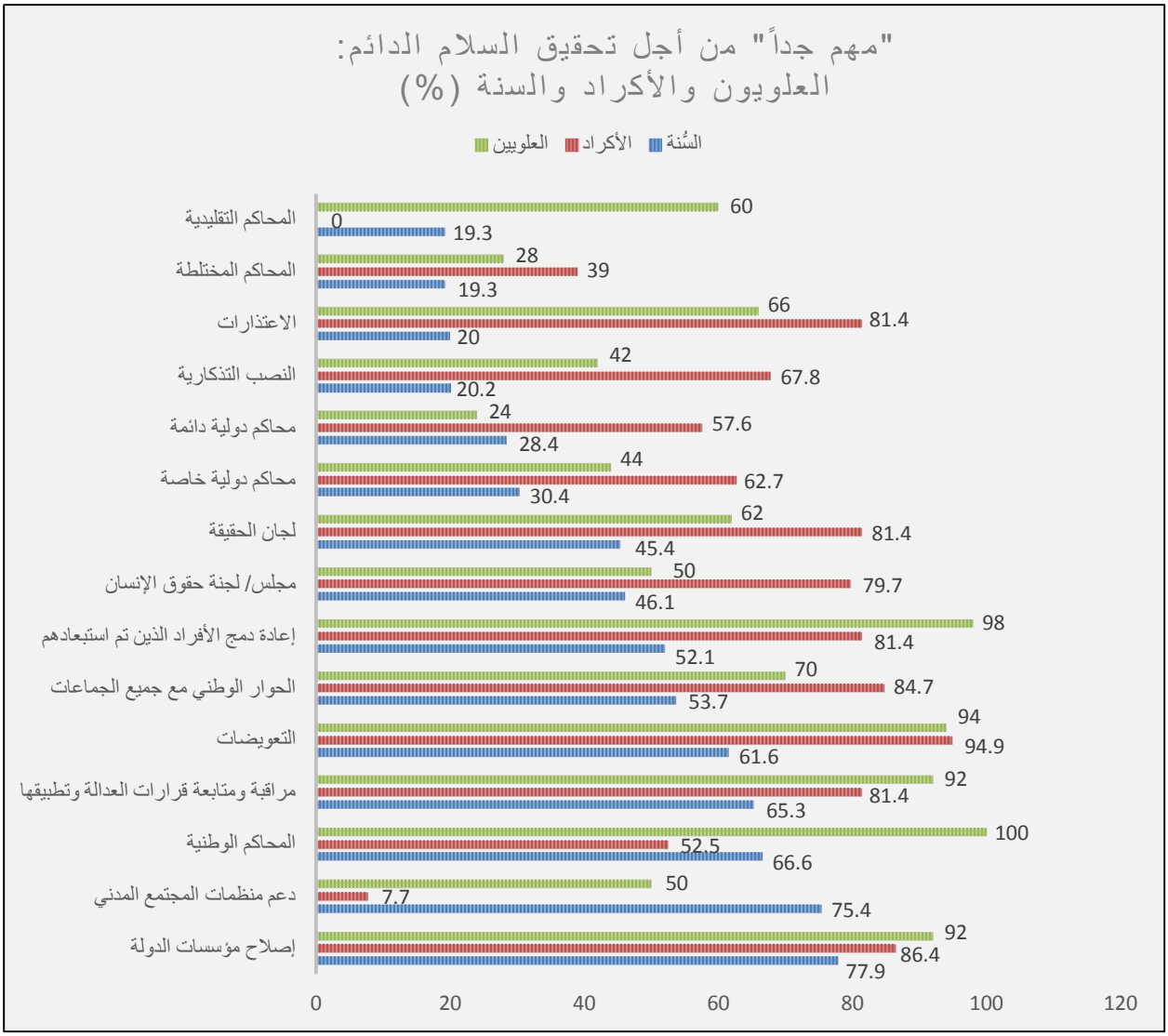


الشكل 7. إجراءات العدالة بالنسبة للعينة السُّنية وعينة الأكراد والعينة العلوية. ملاحظة: إن حاصل جمع النسب المئوية لا يُشكل 100% حيث أن المستجيب يستطيع أن يحدد أكثر من جهة كـ ''مسؤول جداً''، ويحدد الترتيب الأفضلية.

[22] الجدول 23.

*السؤال 3.3: أي شكل من أشكال التعويض، باعتقادك، يجب تقديمه إلى الضحايا؟*

*والسؤال 3.4: إذا اعترف الشخص (أو الأشخاص) الذي ارتكب الجريمة بذنبه، وعبّر عن ندمه، ما هي العقوبة التي ترتضيها للمساعدة في تحقيق السلام والمصالحة؟*

عندما يتعلق الأمر بالأملاك وإمكانية العمل، فإن التعويض المالي يبدو أكثر أهمية من ''العدالة من خلال المحاكمات''، بينما تكون مثل هكذا عدالة أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بخسارة أحد أفراد العائلة، أو السجن الجائر، أو التعذيب. ترتيب الجرائم يظهر أن تلك التي تتراوح بين الإبادة الجماعية وقتل المدنيين تستحق إنزال أقسى العقوبات الممكنة، في حين أن النهب على سبيل المثال يمكن أن يُعالج في إطار الاجراءات القانونية الاعتيادية، أو حتى يمكن تخفيض العقوبة في حال الاعتراف بالجرم. تتشابه النتائج عند العلويين كثيراً مع النتائج عند الأكراد والسنة، هذا يوحي أن الإجابة على هذا السؤال تأتي إلى حد كبير، وبالدرجة الأولى، من الثقافة السورية/الشرق أوسطية. إلا أن العلويين يشددون على ''المحاكمة وإنزال عقاب بموجب القانون'' أكثر من ''القتل بدون محاكمة''، أو من تخفيف العقاب والعفو.[23]

*السؤال 4.4: بخصوص تطبيق العدالة من خلال المحاكم في سوريا، هلا أخبرتنا أي من النظم القانونية: الأكثر قبولاً، مقبول، مقبول إلى حدّ ما، مقبول بدرجة متدنية، غير مقبول على الإطلاق؟*

أخيراً، وفيما يتعلق بالحلول العملية لتحقيق العدالة في مرحلة مابعد النزاع، طُرح السؤال 4.4 [24] على المستجيبين، وطُلب منهم أن يُحدّدوا شكل النظام القانوني الذي يفضلونه لسورية. من المهم ملاحظة أن عدد قليل أجاب بـ ''لا أستطيع القول''. كان الخيار الاول عند السنة ''المحاكم الشرعية وقوانينها'' (بنسبة 35.8 في المئة باعتباره ''مقبول جداً'')، تلاه ''القانون السوري العائد لعام 1948 قبل وصول الأسد إلى السلطة'' (بنسبة 33.2 في المئة باعتباره''مقبول جداً'').[25] إلا أن الأكراد والمسيحيين في هذه العينة يفضّلون على ما يبدو ''القانون السوري والمحاكم العاملة بموجب المعايير الدولية الخاصة بالأمم المتحدة مع وجود رقابة دولية''.[26]

إن نتائج هذا الاستبيان بالنسبة للعلويين واللاجئين الأكراد بيّنة جداً (عينة كوباني، انظر الملحق)، يرفض كل من العلويين والأكراد ''المحاكم الشرعية وقوانينها'' معتبرينها ''غير مقبولة على الاطلاق'' بنسبة 94 في المئة و83.3 في المئة على التوالي. يفضل اللاجئون الأكراد (بنسبة 86.5 في المئة ''مقبول جداً'') '' المزاوجة بين المحاكم السورية والدولية باستخدام كل من القضاة الوطنيين ومن دول اخرى''، ويأتي عندهم في المرتبة الثانية اللجوء إلى '' القانون السوري والمحاكم العاملة بموجب المعايير الدولية الخاصة بالأمم المتحدة مع وجود رقابة دولية'' بنسبة 75

[23] الجدول 31B
[24] تم تغيير ترتيب الأسئلة قليلاً من أجل جعل النص أكثر سلاسة وتماسكاً.
[25] الجدولين 38 وَ39
[26] الجدولين 40 وَ41

في المئة باعتبارها ‘‘مقبولة جداً’’.[27] وهذا هو الخيار المفضّل لدى العلويين، الذين يعتبرونه ‘‘مقبول جداً’’ بنسبة 34 في المئة، و’’مقبول’’ بنسبة 64 في المئة. إضافة إلى ذلك. هذا الخيار لا يُعارَض بقوّة من قبل السنة، حيث أفاد ما نسبته 17.6 قي المئة فقط بأنّه ‘‘غير مقبول على الإطلاق’’، لذا فإن القانون السوري والمحاكم التي تعمل وفق أفضل المعايير الدولية قد تكون هي الطريق الذي يجب اتباعه.

إلا أن النتائج المستخلصة من هذا السؤال تأثرت بحسب المناطق، والعمر، والتعليم، والنوع الاجتماعي. على سبيل المثال، يفضل المستجيبون السنة في حلب ‘‘المحاكم الشرعية وقوانينها’’ بنسبة 37.2 في المئة أفادوا بأنها ‘‘مقبولة جداً’’ ولكنهم بشكل عام أكثر معارضة للتدخل الدولي ولتدخل الأمم المتحدة، والتي ربما قد تستبعد إنزال عقوبة الاعدام. بشكل مشابه، في إدلب أفاد 58.8 في المئة أن ‘‘المحاكم الشرعية وقوانينها’’ هي ‘‘الأكثر قبولاً’’، وترتفع هذه النسبة في عينة ريف دمشق (دوما) إلى 69.9 في المئة. من الواضح أن هؤلاء المستجيبين ينطلقون من مقاربة مُحافِظة أكثر من غيرها تجاه قضايا القانون، بينما نجد في عينة دير الزور، والتي تمّت قبل استيلاء ‘‘داعش’’ على المدينة، مؤشراً واضحاً على تفضيل المستجيبين لخيار تدخل الأمم المتحدة أو التدخل الدولي بشكل ما، حيث لم تتجاوز نسبة الذين يفيدون بأن ‘‘المحاكم الشرعية وقوانينها’’ تعتبر ‘‘الأكثر قبولاً’’ الـ 33.3 في المئة، مقابل نسبة 45.8 في المئة لأولئك الذين أفادوا بأن ‘‘القانون السوري والمحاكم العاملة بموجب المعايير الدولية الخاصة بالأمم المتحدة مع وجود رقابة دولية’’ يعتبر بالنسبة لهم ‘‘الأكثر قبولاً’’. وبشكل مماثل، فإن نسبة 85.1 في المئة من عينة الحسكة، تفضل هذا الخيار. إذ اعتبَر 73.2 في المئة أن ‘‘المحاكم الشرعية وقوانينها’’ هو أمر ‘‘غير مقبول على الاطلاق’’ أو ‘‘مقبول بدرجة متدنية’’. أما أولئك، الذين يعيشون في مخيمات اللجوء في الأردن وتركيا، وعلى الرغم من أنهم يعيشون الآن في جانبين متقابلين خارج سورية، فإنهم يفضّلون وضع ما قبل الأسد وقانون 1948، ولكنهم ايضاً لا يعارضون بشدّة المعايير الدولية.[28]

يلعب المستوى التعليمي أيضاً دوراً مؤثراً في هذه المسائل، حيث يفضل الأمّيون وضع ماقبل الأسد وقانون 1948 أو المحاكم الشرعية ويتغير الحال لصالح المعايير الدولية لدى حملة الشهادات الجامعية، حيث أن 31.7 في المئة يفيدون بأنها ‘‘الأكثر قبولاً’’، في حين أنها كانت 15.5 في المئة عند الأميين.[29] أما بالنسبة للأعمار، يبدو أن الشباب يفضّلون المحاكم الشرعية وقوانينها وكذلك الرجال، في حين يميل من هم أكبر سناً إلى تفضيل وضع ما قبل الأسد، وتفضّل النساء المعايير الدولية.[30]

والآن، ماذا يمكن أن نستنتج من كل هذا؟ ربما الآتي:

- يُفضّل السُّنة في هذه العينة المحاكم الشرعية وقوانينها، يليها مباشرة خيار ‘‘القانون السوري العائد لعام 1948 قبل وصول الأسد إلى السلطة’’.

[27] الجدول 55B2
[28] الجداول 42-45
[29] الجدولين 50 وَ51
[30] الجداول 52-55

- يزداد هذا التفضيل في بعض المناطق كإدلب وريف دمشق (دوما). وكذلك بين الشباب من الرجال.
- النساء، وأولئك الذين لديهم تعليم أفضل، يفضلون تطبيق المعايير الدولية بشكل ما.
- كذلك يفعل الأكراد والمسيحيين والعلويين وباقي الأقليات، يعارضون المحاكم الشرعية وقوانينها بشكل عام.
- وبالنظرً إلى تحيُّز العينة وتمثيلها الذكور بشكل مفرط (جدول 2)، فيبدو أنه من المرجّح جداً، أن عينة "تمثيلية" قد تفضّل المعايير الدولية، أو المحاكم السورية التي أُنشِئت بموجب القانون السوري في عام 1948 قبل تولي الأسد السلطة.

هذه النمط في التباين بالإجابات حسب الاختلافات المناطقية، والإثنية، والدينية، والعمرية، وكذلك المستوى التعليمي والنوع الاجتماعي، الذي يبدو حاضراً في الكثير من الإجابات على الاستبيان، ربما يعكس بدوره توجهات أوسع، سياسية راديكالية أو محافظة، تقدمية يسارية أو يمينية.

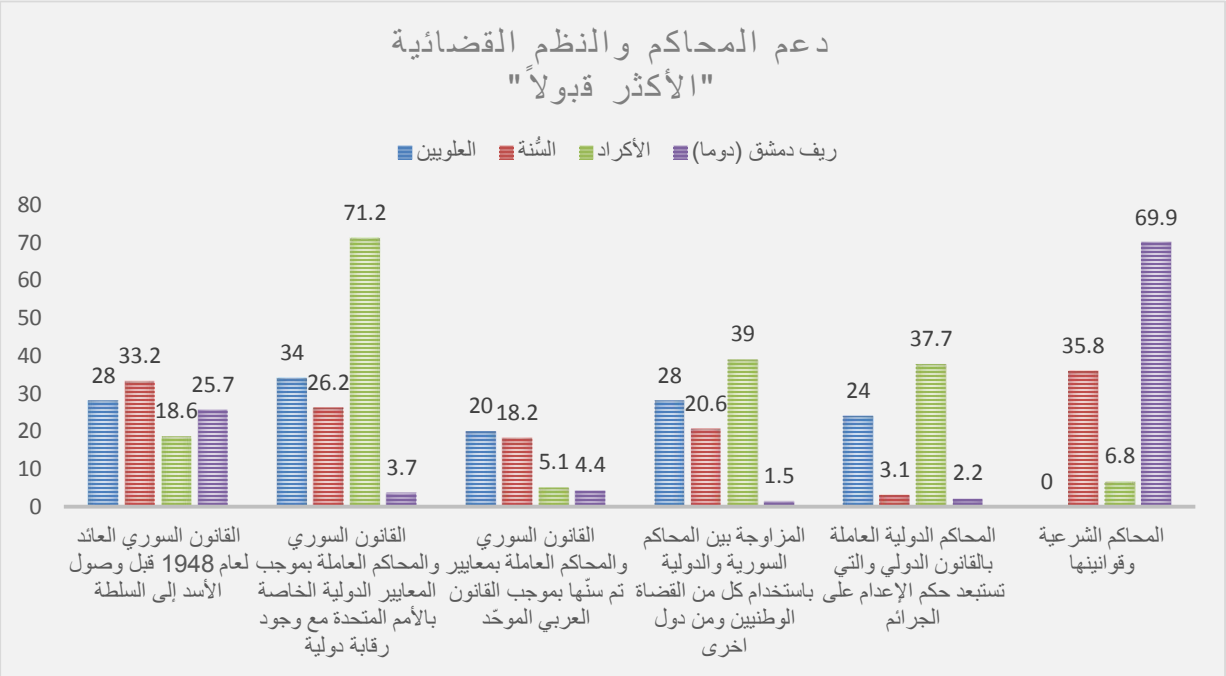


الشكل 8: الأولويات في تطبيق العدالة من خلال المحاكم بالنسبة للعينات: العلوية، والسنية، والكردية، وريف دمشق (دوما). إن حاصل جمع النسب المئوية لا يُشكل 100% حيث أن المستجيب يستطيع أن يحدد أكثر من خيار.

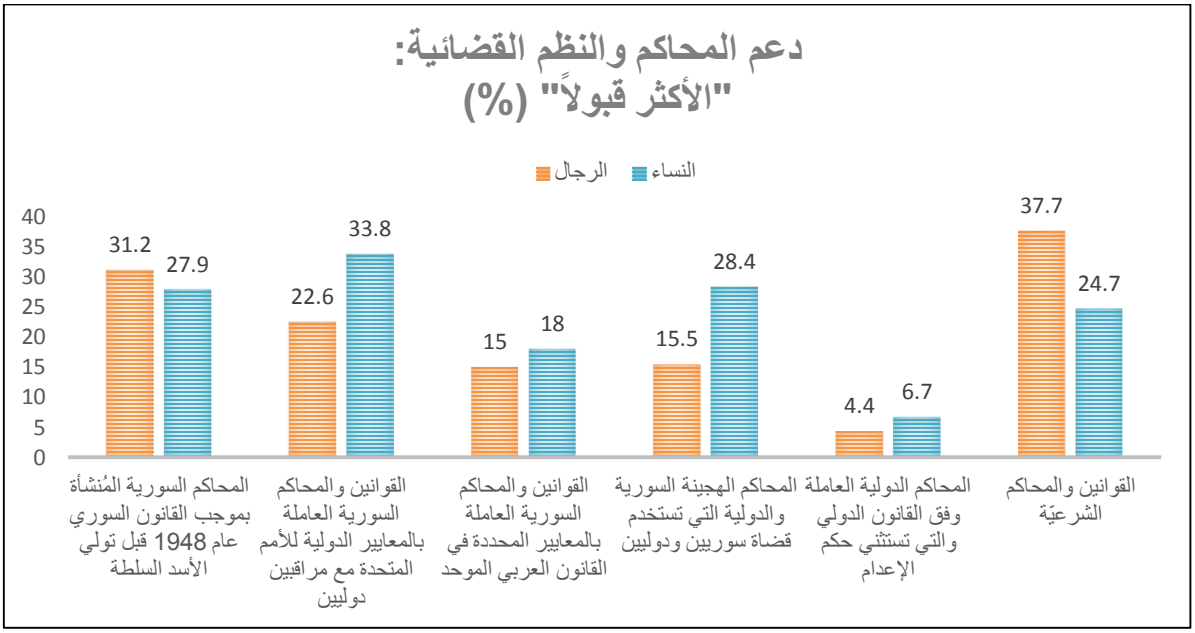


الشكل 9. أولويات عينتي الرجال والنساء (بالنسبة المئوية %) في تطبيق العدالة من خلال المحاكم.

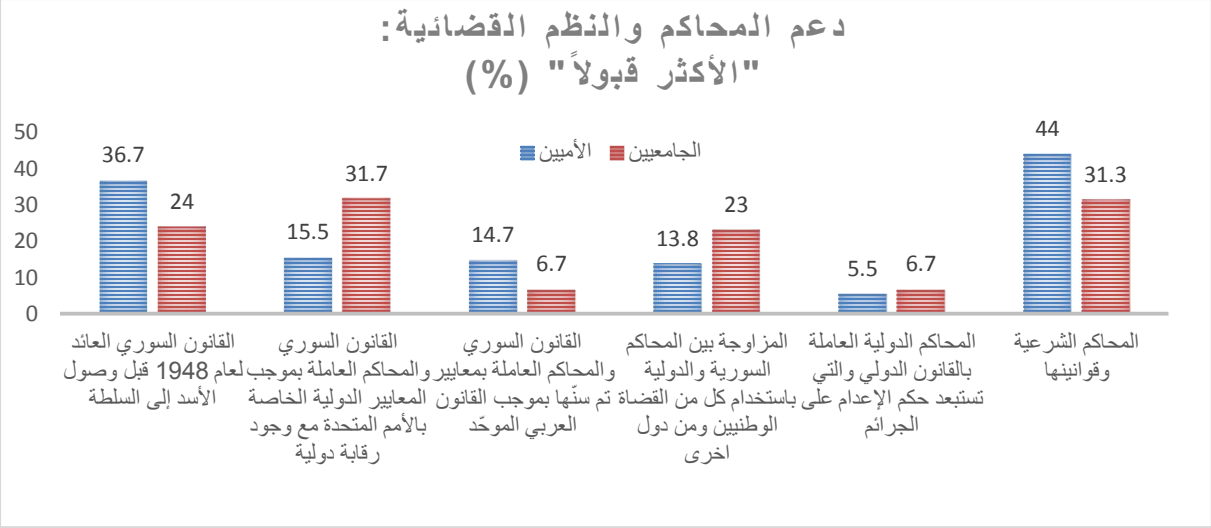


الشكل 10. الأولويات في تحقيق العدالة من خلال المحاكم حسب المستوى التعليمي. ملاحظة: إن حاصل جمع النسب المئوية لا يُشكل 100% حيث أن المستجيب يستطيع أن يحدد أكثر من خيار.

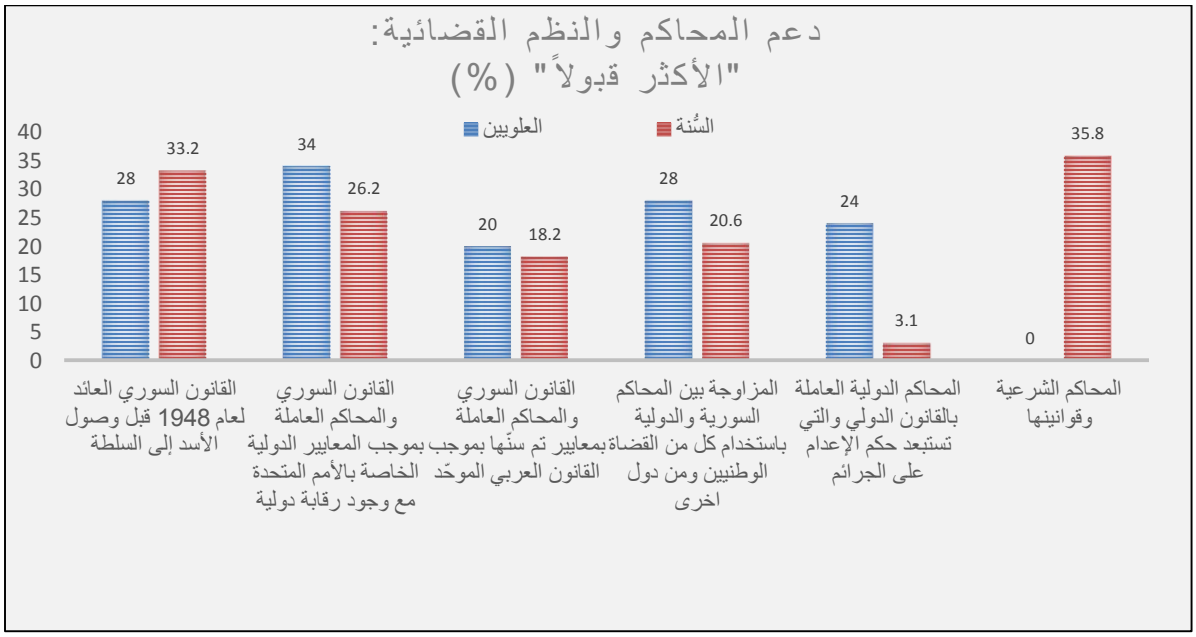


الشكل 11. الأولويات في تطبيق العدالة من خلال المحاكم حسب الفئة العمرية. ملاحظة: إن حاصل جمع النسب المئوية لا يُشكل 100% حيث أن المستجيب يستطيع أن يحدد أكثر من خيار.

## 4. انتهاكات حقوق الإنسان والمصالحة

*السؤال 5.1: هل تعرّضتَ شخصياً أو واجه شخص مقرّب إليك انتهاكاً في نطاق حقوق الإنسان في سوريا؟*

يبدو أن معظم المستجيبين السُّنة (92.9 في المئة) تعرّضوا أو يعرفون أحداً من أقاربهم قد تعرّض لواحد أو أكثر من انتهاكات حقوق الإنسان. كما أن نصف الأكراد، وربما نصف المسيحيين عانوا من انتهاكات مماثلة.[31] بالنسبة للسنة، فقد جاءت معظم الانتهاكات من قبل النظام، أو من قبل أجهزته.[32] والأمر نفسه ينطبق على الأكراد، ولكن يبدو أنهم عانوا أكثر من أعمال الألوية المسلحة في الحسكة، في حين أن أولئك الذين يعيشون حالياً في المخيمات الأردنية والتركية لم يتأثروا أبداً بأية أفعال من قبل الألوية المسلّحة.[33] يبدو أن العلويين ايضاً وقعوا ضحايا انتهاكات حقوق الانسان جنباً إلى جنب مع باقي أفراد الشعب السوري، حيث أجاب 22 في المئة ب"لا"، بينما انخفضت نسبة الإجابة بالسلب على هذا السؤال لدى اللاجئين الأكراد إلى 1.9 في المئة فقط، مقابل37.3 في المئة قبل هجمات "داعش".[34]

*السؤال 5.2: من ارتكب هذه الانتهاكات بحقك أو بحقّ أقربائك؟*

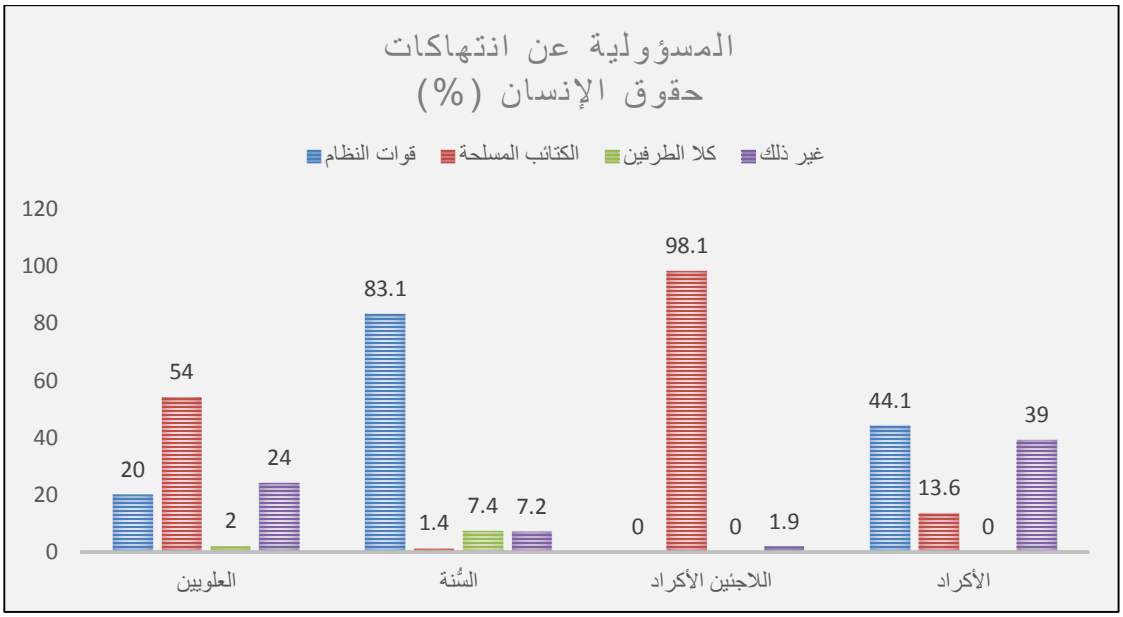


الشكل 12: الجماعات المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بالنسبة للعينات العلوية والسُّنية واللاجئين الأكراد والأكراد، بالنسب المئوية.

[31] السؤال 5.1 والجدول 56
[32] السؤال 5.2، الجدولين 57 و58
[33] يوضح الجدولان 59 وَ60 أنواع الانتهاكات ومقدار تكراراها (السؤال 5.3).
[34] الجدولين 56 وَ57.

يُلقي كل من العلويين والأكراد مسؤولية تلك الانتهاكات على الألوية المسلحة، على الرغم من أن نسبة لا بأس بها (20 في المئة) من العلويين، أشارت أيضاً إلى انتهاكات قوى النظام. وجّه العلويون الاتهام، بشكل أكثر تحديداً، إلى جبهة النصرة بالدرجة الأولى، وإلى أجهزتهم الأمنية بالدرجة الثانية، في حين، أشار اللاجئون الأكراد إلى "داعش" وحدها. يبين الجدول 59B (انظر الملحق) أشكال الانتهاكات وتكررها النسبي، حيث يعاني اللاجئون الأكراد الآن كما يعاني السُّنة الأكثر عدداً. [35]

*السؤال 5.4: أي من الخيارات تفضّله للتحقيق: في الانتهاكات الحاصلة خلال فترة الحرب الأهلية السورية من آذار 2011 وحتى الآن، أم التحقيق في الانتهاكات الواقعة قبل 15 / آذار / 2011؟*

بالنسبة للانتهاكات التي يجب التقصّي عنها، يبدو أن كلاً من السُّنة والعلويين يفضّلون "التحقيق في الانتهاكات الحاصلة خلال فترة الحرب الأهلية السورية من آذار 2011 وحتى الآن، بينما يميل الأكراد إلى التحقيق في الانتهاكات الواقعة قبل آذار 2011.[36] ويتضح أن المسؤولين عن الجهات التي ارتكبت الانتهاكات هم الأكثر أهمية لجهة المقاضاة. [37]

إلا أن اللاجئين الأكراد، والذين أفادوا سابقاً ضرورة تركيز التحقيق على أحداث ماقبل آذار2011، يميلون الآن إلى التحقيق في مابعد آذار 2011 (كانت النسبة 22 في المئة ثم ارتفعت إلى 57.5 في المئة).[38] يستمر اللاجئون الأكراد باعتبار مقاضاة المسؤولين عن الجهات التي ارتكبت الانتهاكات هو الأمر الأكثر أهمية، في حين تلقي نسبة كبيرة من العلويين بمسؤولية أكبر على الرتب الأدنى، مع أنهم كغيرهم يعتقدون بضرورة ملاحقة كل مرتكبي الانتهاكات.[39] ومن الواضح أن السُّنة والأكراد والمسيحيين يعتقدون بوجوب التعامل مع كل مرتكبي الانتهاكات بنفس الطريقة. [40]

[35] الجداول 57B، 58B1، 58B2، 59B.
[36] السؤال 5.4 والجدولين 61 وَ 61B
[37] طُلِب من المستجيبين ترتيب 8 خيارات متاحة. لكن السؤال قد تم طرحه بطريقة مختلفة أثناء الاستطلاع في كل من حلب وحماه، لذا تم حذف هذه النتائج المأخوذة منهما، وكذلك نتائج العينة السورية ككل والتي تشمل عينتي حلب وحماة (السؤال 5.5 والجداول 62-67).
[38] الجدولين 61 و61B
[39] الجدولين 67B1 و68B
[40] السؤال 5.6 والجدول 68.

*السؤال 4.1: برأيك، ما هي السِّجِلات التي تُعتبر "مهمة جداً"، "مهمة"، "متوسطة الأهمية" "قليلة الأهمية"، أو "غير مهمة على الإطلاق"؟*

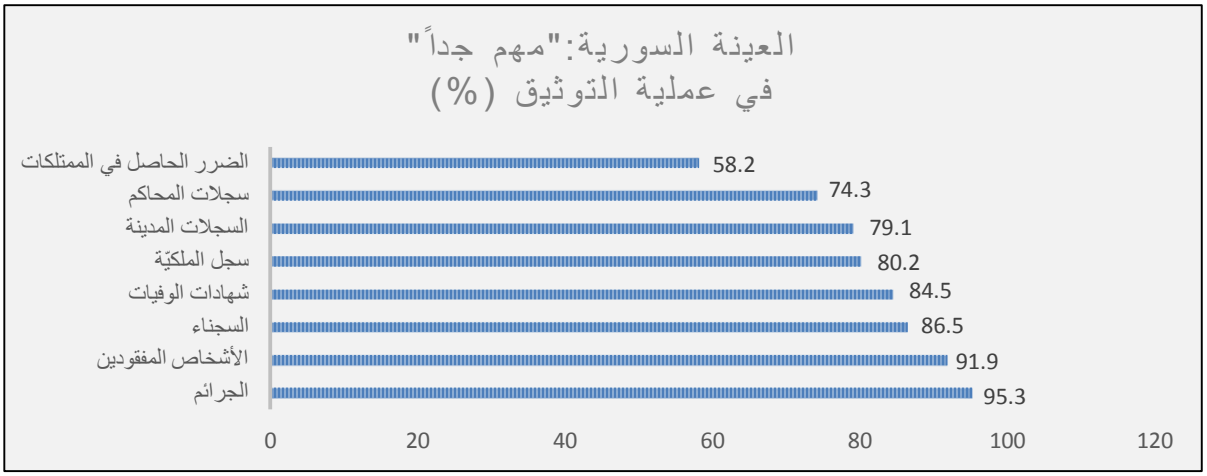


الشكل 13. أولويات التوثيق في العينة السورية ككل.

*السؤال 4.2: في حال قيامك بهذا التوثيق، أي من مراكز التوثيق تعاملت معها أو راسلتها؟*

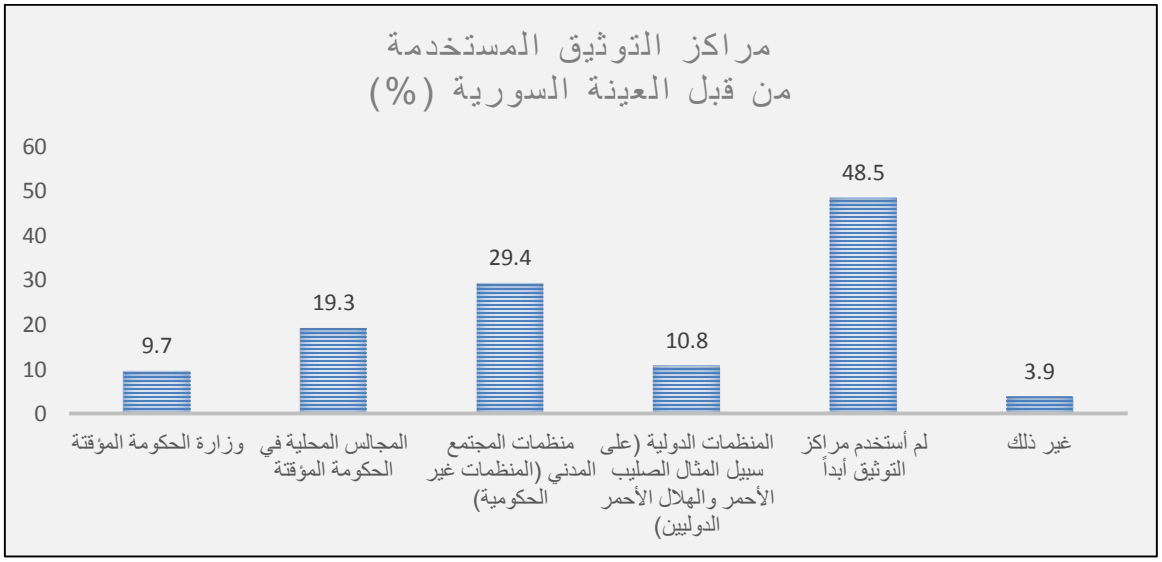


الشكل 14. مراكز التوثيق المستخدمة في العينة السورية ككل.

يعرض الشكل 14 مراكز التوثيق ذات الصلة المستخدمة. قد تكون جميعها مهمَة جداً في عملية التوثيق، فالخدمات الأكثر استخداماً تقدَم في الوقت الراهن من قبل منظمات المجتمع المدني، ومن قبل المنظمات الدولية وأبرزها الشبكة السورية لحقوق الإنسان، والمرصد السوري لحقوق الإنسان، والصليب الأحمر الدولي، والهلال الأحمر. [41]

من ناحية ثانية تختلف جداً "مراكز التوثيق المستخدمة" لدى كل من العلويين واللاجئين الاكراد. لا يوثّق العلويون أبداً أيَاً من هذه الانتهاكات، بينما يستخدم اللاجئون الأكراد مؤسساتهم السياسية، مع أنهم على دراية بمختلف المنظمات غير الحكومية التي تتولى مهمة القيام بمثل هكذا توثيق بينما معرفة العلويين بمثل هذه المنظمات متدنية نسبياً. [42]

[41] الجدولين 34 وَ35 مع مدى معرفة المستجيبين للمنظمات غير الحكومية في الجدولين 36 وَ37 (السؤال 4.3).
[42] الجداول 34B1، 34B2، 35B، 36B2، 36B1.

*السؤال 5.7* أي من المؤسسات التالية يمكن الحفاظ عليها دون تغيير، أو يجب إعادة تأهيلها، أو إعادة هيكلتها، أو يجب حلها؟

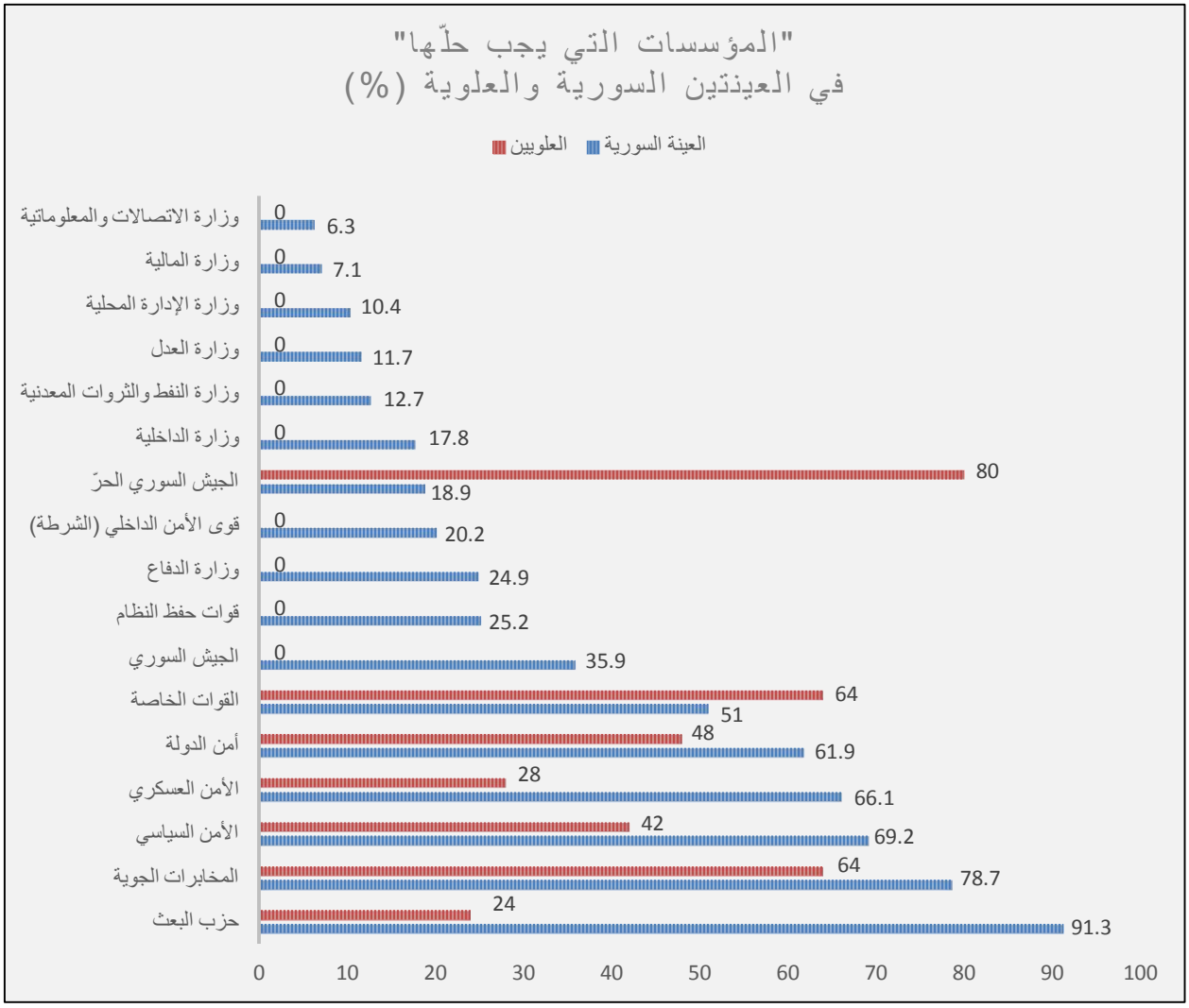


الشكل 15. رأي كل من العينتين العلوية والسورية حول المؤسسات التي ينبغي تفكيكها.

جاء حزب البعث ومختلف الأجهزة الأمنية الحكومية، في مقدمة الجهات ذات الصلة بالانتهاكات وهي بحاجة ماسّة إلى الإصلاح.[43] يبدو أن السُّنة منقسمون حول ضرورة تغيير كامل الكادر الحكومي، بينما تعتقد غالبية الأكراد والمسيحيين بإمكانية احتفاظهم بمناصبهم إذا كانوا غير مرتكبين لانتهاكات حقوق الانسان.[44]

[43] الجدول 69.
[44] السؤال 5.8 والجدول 70.

ليس من المفاجئ أن يشدّد مانسبته 80 في المئة من المستجيبين العلويين، وبقوة، على حل ''الجيش السوري الحر''، ولكن يريد هؤلاء من جهة أخرى حل ''مخابرات القوات الجوية'' و''القوات الخاصة''، إضافة إلى إصلاح غالبية المؤسسات الحكومية بشكلٍ أو بآخر. وإضافة إلى ذلك، يعتقد العلويون أنه يجب إبقاء مسؤولي الدولة الذين لم يرتكبوا انتهاكات لحقوق الانسان في مناصبهم.[45]

*السؤال 5.9: هل تؤيّد تأسيس لجان الحقيقة كي تكشف بدقة وبشفافية عن تاريخ الصراع في سوريا؟*

على الرغم من وجود قبول عام بعمل لجان الحقيقة لدى الجميع (سنة، وأكراد، وعلويين، ومسيحيين)[46] إلا أن غالبية السُّنة والأكراد لا يدعمون العفو، في حين أن المسيحيين (هذه العينة الصغيرة جداً) تؤيده.[47] لا فرق مهم بين آراء الرجال والنساء بخصوص العفو، في حين تتباين الاجابات على أساس الاختلاف في الانتماء المناطقي، والمستوى التعليمي، والعمر بشكل يجعل من الصعب تفسيرها في الوقت الحالي. يدعم كل من العلويين واللاجئين الأكراد إنشاء ''لجان الحقيقة''، لكنهم يعارضون إصدار العفو (72 في المئة يقولون ''لا'') مثلهم مثل السُّنة (72.4 في المئة يقولون''لا'').[48]

*السؤال 5.10: هل توافق على منح العفو والحصانة لمرتكبي الانتهاكات الخطيرة في الحال شاركوا بنزاهة في لجان تقصي الحقائق؟ نعم/لا.*

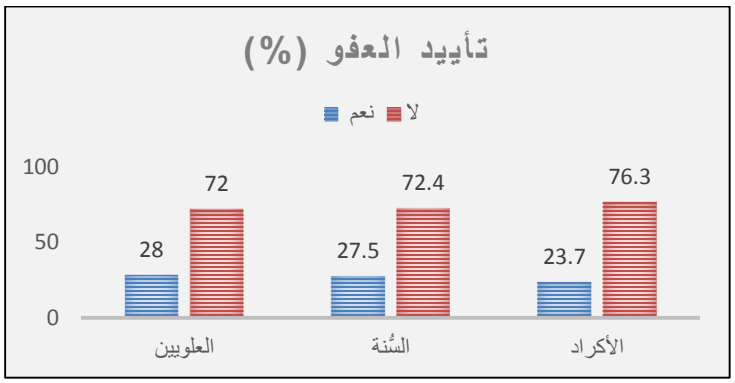


الشكل 16. تأييد العفو في العينات العلوية، والسُّنية، والكردية

[45] الجدولين B69، وB70.
[46] السؤال 5.9 والجدول 71.
[47] السؤال 5.10 والجدول 72.
[48] الجداول 72، 72B، وB71.

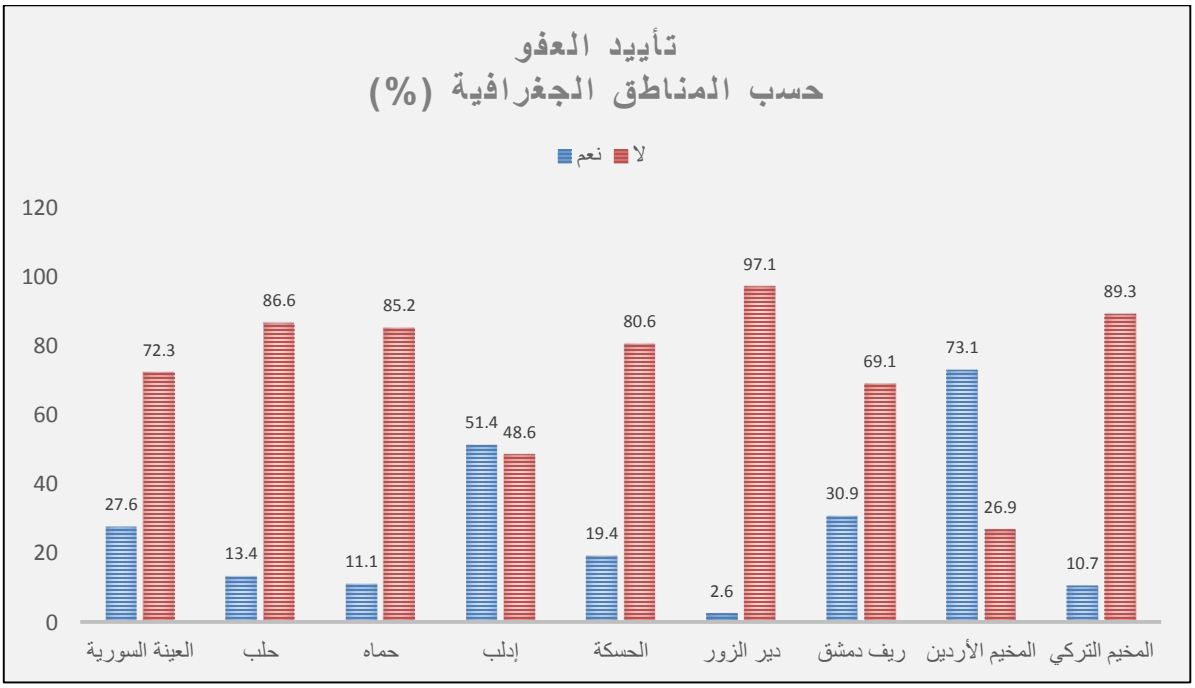


الشكل 17. تأييد العفو ولجان الحقيقة حسب المناطق الجغرافية

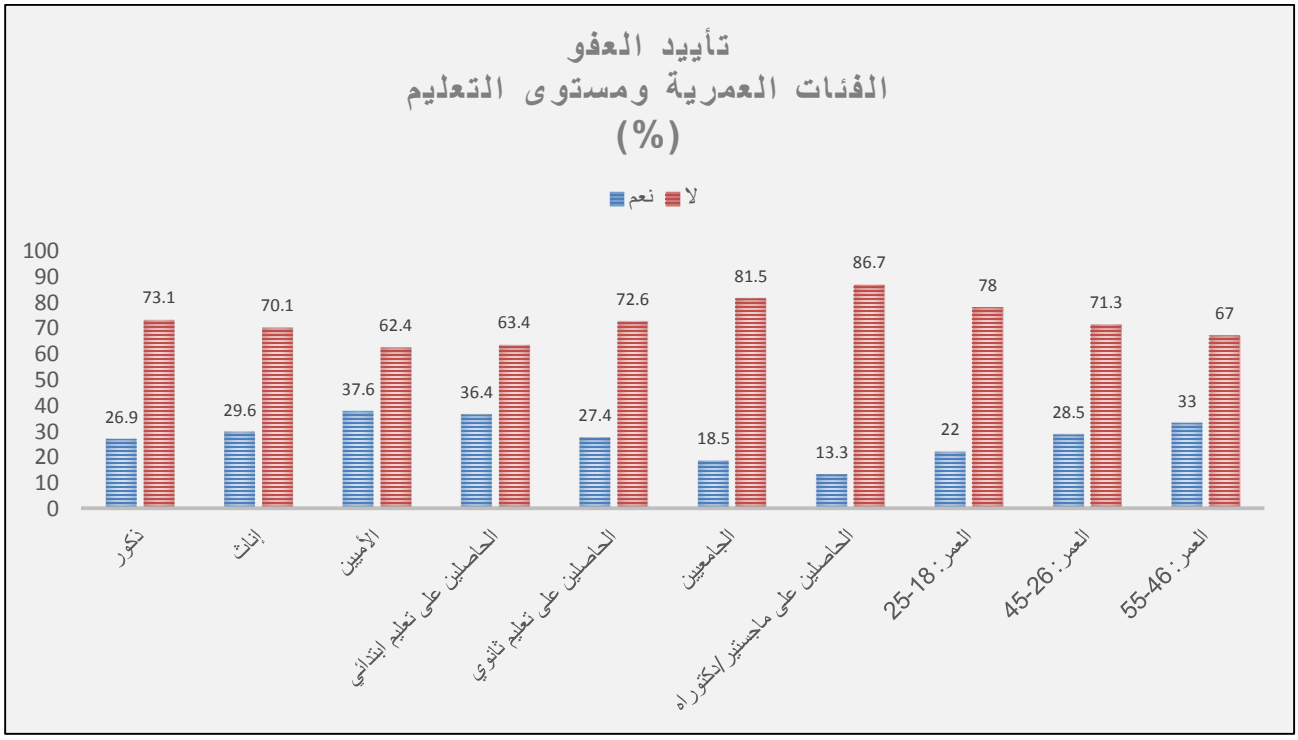


الشكل 18. تأييد العفو ولجان الحقيقة حسب الفئات العمرية ومستوى التعليم.

*السؤال 5.11: هل توافق على عقد جلسات استماع علنية للضحايا؟ نعم/لا*

يبدو أنّ السُّنة وربما المسيحيين، يدعمون جلسات الاستماع العامة للضحايا، في حين ينقسم الأكراد والعلويين حول هذه المسألة.[49] إلا أن اللاجئين الأكراد (عينة تشرين الأول، مابعد هجمات "داعش" على كوباني) هم الآن مع إجراء هذه الجلسات.

*السؤال 5.12: هل تؤيّد إجراء حوار وطني حول المشكلات الإثنية والدينية والوطنية والتاريخية في سوريا بهدف التوصل إلى الحلول؟ نعم/لا*

وأخيراً، يدعم الجميع تقريباً حواراً وطنياً للتعامل مع الأوضاع المعقدة المرتبطة بالعلاقات بين مختلف المجموعات، كما يدعمون أيضاً أن تكون حقوق الإنسان العالمية في صلب الدستور الجديد لسورية (السؤال 5.13).[50] كلها نتائج إيجابية جداً من أجل إصلاح المؤسسات السورية، ومن أجل دستور مابعد النزاع. إنّ غالبية المستجيبين العلويين (68 في المئة)، والسُّنة (82.1 في المئة)، والأكراد (96.6 في المئة) يؤيدون الحوار الوطني للتعامل مع هذه المشاكل. كما أنّه وبشكل لافت، يؤيد جميع المستجيبين من العلويين (100 في المئة)، والسُّنة (95.3 في المئة)، والأكراد (98.3 في المئة) وضع دستور جديد لسوريا مرتكز على حقوق الإنسان.

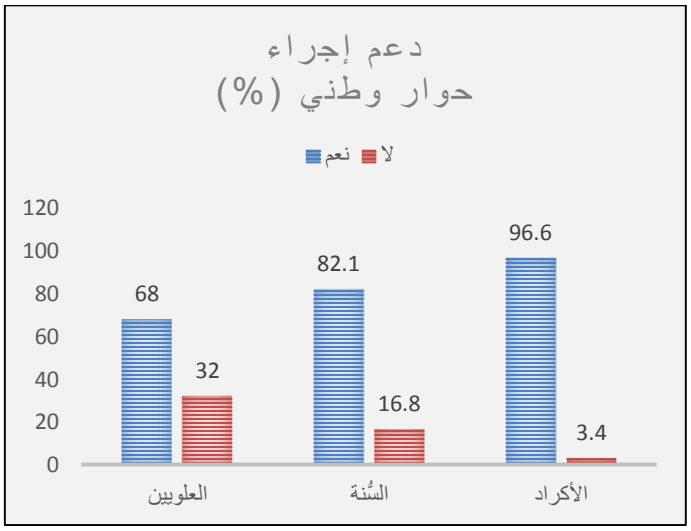


الشكل 19: تأييد إجراء حوار وطني، حول العلاقات بين المجموعات والمشاكل التاريخية في سوريا

[49] الجدولين 73، 73B.
[50] الجداول 74، 74B، و75. السؤالين: 5.12 و5.13.

*السؤال 5.13: هل تؤيد الالتزام بحقوق الإنسان في صياغة مسودة قوانين البلاد الجديدة ودستور البلاد؟ نعم/لا .*

إذن، رغم وجود وجهات نظر مختلفة لدى كلاً من العلويين والمعارضة السنية بخصوص من يتحمل المسؤولية الأكبر عن الحرب واستمرارها، فإن الجميع يلقون جزء من المسؤولية على مختلف الأطراف المنخرطة في النزاع، بالإضافة إلى أنهم يعتبرون العدالة وسيلة من أجل إصلاح الدولة. لكن الأمر الحاسم هو أن العلويين يريدون إصلاح المؤسسات السورية بنفس الدرجة عند السنة، والأكراد، والأرجح عند الأقليات الأخرى أيضاً. هناك اختلاف بخصوص أي من الخيارات هو الأفضل للنظام القضائي في المستقبل، لكن النتائج تشير إلى أن هناك بدائل مقبولة من طرف الجميع. بشكل مشابه، هناك أرضية مشتركة مهمة بخصوص مختلف وسائل تحقيق العدالة.

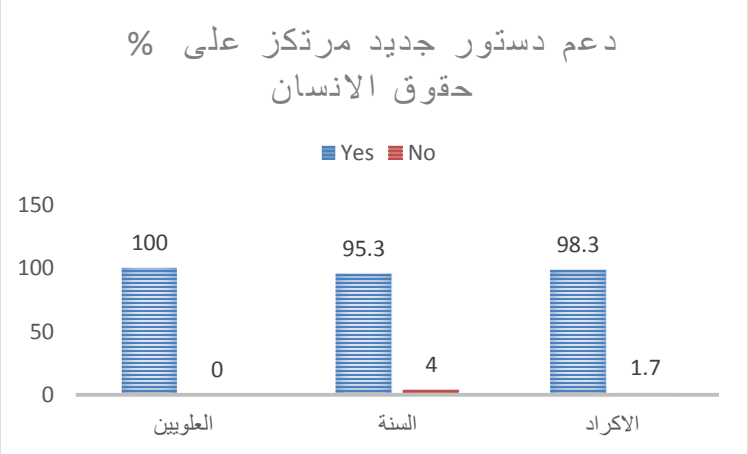


الشكل 20. تأييد وضع دستور جديد مُرتكز على حقوق الإنسان

# خلاصة النتائج

## القسم الأول

المشاكل:

- إنّ أكثر المشكلات خطورة بالنسبة للعينة السورية ككل (والتي غالبيتها من العرب السُّنة) هي النظام تليه الحرب والقصف.
- يضع الأكراد الحرب أولاً، والنظام ثانياً، و"الإرهاب من كِلا الطرفين" ثالثاً.
- يضع العلويون الحرب على رأس المشكلات ولكن تأتي "داعش" وغيرها من المجموعات المتطرفة في المرتبة الثانية من قائمة أكثر المشكلات خطورة.
- بالنسبة للعينتين السُّنية والعلوية، تُوضَع "قتل أعداد كبيرة وتهجير الكثيرين بسبب العنف" في رأس المشكلات يليها العمليات العسكرية والفشل السياسي.
- يضع الأكراد الافتقار إلى الحقوق اللغوية والثقافية في المرتبة الرابعة في قائمتهم الخاصة بالمشكلات التي تتطلب اهتماماً.

## القسم الثاني

النزاع والمسؤوليات:

- في مناطق سيطرة المعارضة، يُعتبر "النظام" بأنّه الأكثر مسؤولية عن إشعال الحرب الأهلية في سوريا. لكن فقط 39.7 في المئة من عينة السُّنة يقولون أنّ المعارضة "غير مسؤولة على الإطلاق".
- يلقي الأكراد أيضاً ببعض المسؤولية على "المعارضة".
- يضع الجميع (السُّنة، الأكراد، العلويين، والمسيحيين) أيضاً قدراً لا بأس به من المسؤولية على عاتق "القوى الإقليمية" و "القوى الدولية".
- بالنسبة للمستجيبين العلويين، المعارضة هي المسؤول الأكبر عن إشعال الحرب، وكذلك يُحمَّل النظام قدراً لا بأس به من المسؤولية.
- فيما يخص المسؤولية عن إبقاء النزاع مستمراً، يستمر تحميل "النظام" المسؤولية الأكبر، لكن هناك زيادة في درجة المسؤولية التي تُحمَّل للمعارضة، كانت الزيادة في نسبة أولئك الذين يعتبرونها "مسؤولة جداً" على الشكل التالي: عند السنة ارتفعت من 7.7 إلى 15.2 في المئة، وعند الأكراد ارتفعت من 23.7 إلى 44.1 في المئة.
- يلوم العلويون المعارضة أكثر عن إبقاء النزاع مستمراً، يليها القوات الإقليمية والدولية، ولكن 36 في المئة منهم مازالوا يعتقدون أن النظام أيضاً "مسؤول جداً" عن ذلك.

## القسم الثالث

العدالة

- يبدو أنّ الجميع يريدون العدالة كوسيلة لإصلاح الدولة.
- تأتي الأولوية لحقوق الإنسان عند الأكراد والعلويين تليها ''المحاكمات العادلة لمن تقع عليهم المسؤولية'' في حين أن هذه الأخيرة تشكل الأولوية القصوى بالنسبة للعينة السُنية يليها ''إلغاء موضوع الحصانة''.
- تضع عينة العلويين ''الديمقراطية'' و''تعزيز حقوق الإنسان'' في رأس قائمة أولوياتهم (بنسبة 100 في المئة يعتبرونها ''هامة جداً'') تليها ''المحاكمات العادلة لمن تقع عليهم المسؤولية'' (في المرتبة الثانية بنسبة 98 في المئة)، في حين يوضع ''الحكم الإسلامي'' في آخر القائمة.
- ''الديمقراطية''، التي لم تعطِ النتائج المرجوة منها في الإصلاح بعد ''الربيع العربي'' تحلُّ ثانياً في حماه (السَّلَمِية)، ورابعاً في المخيم الأردني، وسابعاً في حلب، وثامناً في الحسكة، وتأتي في المرتبة الحادية عشر في دير الزور والمخيم التركي، والمرتبة الثانية عشر في إدلب، والمرتبة الثالثة عشر في ريف دمشق (دوما).
- وعلى النقيض من ذلك، يأتي ''الحكم الإسلامي'' كطريق يجب نهجه في المرتبة الثانية في عينة ريف دمشق (دوما)، والمرتبة الرابعة عشر في حماه (السَّلَمِية).
- تحظى ''المحاكم التقليدية'' بالقليل من الدعم ولا يبدو أنّ ''الاعتذارات'' كافية.
- يضع الأكراد ''التعويضات'' قبل ''الإصلاح'' في حين أن السُنة يضعون ''الإصلاح'' قبل ''التعويضات'' رغم أنهم ربما قد خسروا أكثر على مدار الحرب.
- يضع العلويون ''المحاكم الوطنية'' في قمة أولوياتهم من أجل تطبيق العدالة وتأتي ''المحاكم المختلطة'' و''المحاكم الدولية الدائمة'' في آخر قائمتهم. لكن، هم أيضاً يريدون ''إعادة دمج الأفراد الذين تم استبعادهم'' (هذه الأولوية تحل في المرتبة الثانية)، وتأتي ''التعويضات'' ثالثاً، وإصلاح مؤسسات الحكومية رابعاً.
- بالنسبة للسُنة، والعلويين والأكراد، هناك اتفاق عام على أشكال التعويضات التي يجب أن يتلقاها الضحايا. حيث اعتُبر التعويض المالي عن خسارة الملكية أو القدرة على العمل أكثر أهمية من ''العدالة من خلال المحاكمات ''في حين أن العدالة كانت أكثر أهمية في حالات فقدان فرد من العائلة، أو السجن الجائر، أو التعذيب.
- بشكل مشابه يبدو أنّ تلك الجرائم التي تتراوح بين ارتكاب المجازر الجماعية وقتل المدنيين تستحق أقصى العقوبات الممكنة بينما النهب، على سبيل المثال، يمكن أنّ تتم معالجته في إطار الاجراءات القانونية الاعتيادية (أو حتى يمكن تخفيض العقوبة في حال الاعتراف بالجرم).

- فيما يخصّ الأنظمة القانونية المفضلة من أجل سوريا، تأتي ''المحاكم الشرعية وقوانينها'' كخيار أول عند السُّنة (بنسبة 35.8 في المئة يعتبرونها ''مقبولة جداً'') يليها ''القانون السوري العائد لعام 1948 قبل وصول الأسد إلى السلطة'' (بنسبة 33.2 في المئة يعتبرونه ''مقبول جداً'').
- يبدو أنّ الأكراد والمسيحيين في العينة يفضلون ''القانون السوري والمحاكم العاملة بموجب المعايير الدولية الخاصة بالأمم المتحدة مع وجود رقابة دولية ''.[51] وهذا الخيار لا يلقَ معارضة كبيرة من قبل السُّنة فالذين قالوا بأنّه ''غير مقبول على الإطلاق''، يشكلون مانسبته 17.6 في المئة فقط. لذا من الممكن أن يكون ''القانون السوري والمحاكم العاملة بموجب المعايير الدولية الخاصة بالأمم المتحدة مع وجود رقابة دولية'' هو الخيار الأفضل بالنسبة للمستقبل.
- يُفضِّل اللاجئون الأكراد ''المزاوجة بين المحاكم السورية والدولية باستخدام كل من القضاة الوطنيين ومن دول اخرى ''86.5 في المئة منهم اعتبروها ''مقبولة جداً''، يليها ''القانون السوري والمحاكم العاملة بموجب المعايير الدولية الخاصة بالأمم المتحدة مع وجود رقابة دولية ''75 في المئة منهم اعتبروها ''مقبولة جداً''.[52]
- القانون السوري المتوافق مع المعايير الدولية للأمم المتحدة هي أيضاً الخيار المفَضَّل لدى العلويين بنسبة 34 في المئة يعتبرونه ''مقبول جداً'' و64 في المئة يعتبرونه ''مقبول''. إلى جانب ذلك فإن العلويين والأكراد يرفضون ''المحاكم الشرعية وقوانينها ''بنسبة 94 في المئة و83.3 في المئة على الترتيب ويعتبرونها ''غير مقبولة على الإطلاق''.
- النساء ومن هم أفضل تعلُّماً يفضلون المعايير الدولية نوعاً ما وهم أقل ميلاً المحاكم الشرعية وقوانينها.

**القسم الرابع**

انتهاكات حقوق الإنسان والمصالحة:

- يبدو أنّ معظم المستجيبين السُّنة تعرضوا أو عرفوا قريباً تعرض لانتهاكات حقوق الإنسان.
- حوالي نصف الأكراد ونصف المسيحيين قد تعرضوا للانتهاكات.
- بالنسبة للسُّنة هذه الانتهاكات قد ارتكبت من قِبل النظام أو أجهزته. وينطبق الأمر نفسه على الأكراد لكن يبدو أنهم عانوا أكثر بسبب الأعمال العسكرية للكتائب المسلحة في الحسكة، في حين أنّ أولئك الذين يعيشون الآن في مخيمات اللاجئين الأردنية والتركية لم يتأثروا بالكتائب المسلحة.
- العلويون أيضاً ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان مثلهم مثل باقي الشعب السوري (بنسبة 22 في المئة أجابوا بـ ''لا''، لم يتعرضوا لأي انتهاك) في حين أنّ نسبة الذين أجابوا بـ ''لا'' عن هذا السؤال انخفضت عند اللاجئين الأكراد من 37.3 قبل هجمات ''داعش'' إلى 1.9 في المئة بعدها.

[51] الجداول: 40 و41.
[52] الجدول 55B2.

- بالنسبة لكل من العلويين والأكراد تقع معظم المسؤولية عن الانتهاكات على عاتق ''الألوية المسلحة'' على الرغم من أن نسبة لا يُستهان بها من العلويين (20 في المئة) حددت أيضاً قوات النظام كمرتكب للانتهاكات.
- يبدو أنّ كلاً من السُّنة والعلويين يُفضِّلون ''التحقيق في الانتهاكات التي حدثت أثناء الحرب الأهلية السورية منذ آذار 2011 وحتى الآن''، في حين أن الأكراد يُفضِّلون التحقيق في الانتهاكات التي حدثت قبل آذار 2011.
- لكن اللاجئين الأكراد الذين أرادوا سابقاً أن تتركز التحقيقات على الأحداث الواقعة قبل آذار 2011 يميلون الآن إلى التحقيق في الأحداث الواقعة بعد آذار 2011 حيث ارتفعت النسبة من 22 في المئة إلى 57.7 في المئة في عينة اللاجئين الأكراد الفارين من هجمات ''داعش'' على كوباني.
- إنّ مراكز التوثيق ذات الصلة بهذه الانتهاكات والأكثر استخداماً في الوقت الراهن هي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وتُعتبَر الشبكة السورية لحقوق الإنسان، والمرصد السوري لحقوق الإنسان والهلال والصليب الأحمر الدوليين الأكثر بروزاً.
- يبدو أن العلويين لا يقومون بأي توثيق لأي من هذه الانتهاكات بينما يستخدم اللاجئون الأكراد المؤسسات السياسية الخاصة بهم رغم أنهم على دراية بالعديد من المنظمات غير الحكومية التي تقوم بمثل هذا التوثيق بينما معرفة العلويين بمثل هذه المنظمات متدنية نسبياً.[53]
- يتصدر حزب البعث ومختلف الأجهزة الأمنية لائحة الجهات التي تحتاج لإصلاح. ويبدو أن السُّنة منقسمين فيما يتعلق باستبدال جميع الكادر الحكومي في حين أن غالبية الأكراد والمسيحيين يعتقدون بأنه من الممكن لهؤلاء الاحتفاظ بمراكزهم في حال لم يرتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان.
- وبشكل غير مفاجئ، يركز العلويون بشدة على تفكيك ''الجيش السوري الحرّ'' بنسبة 80 في المئة ممن شملتهم العينة، لكن، مرة أخرى، وبشكل لافت، يريد غالبية المستجيبون من العلويين حلّ ''المخابرات الجوية'' و ''القوات الخاصة'' ويرون أنّ معظم مؤسسات الدولة الأخرى تحتاج إلى الإصلاح بشكل أو بآخر.
- يبدو أنّ هناك قبولاً عاماً لعمل لجان الحقيقة لدى الجميع (السُّنة، والأكراد، والعلويين، والمسيحيين).
- لا يؤيد غالبية السُّنة والأكراد العفو، في حين أنّ المسيحيين (من خلال العينة الصغيرة جداً) يؤيدونه.
- يدعم كلّ من العلويين واللاجئين الأكراد تأسيس لجان الحقيقة، ولكن يعارض العلويون العفو (72 في المئة أجابوا ''لا'') حالهم حال السّنة (72.4 في المئة أجابوا بالنفي أيضاً).

[53] الجداول: 34B1, 34B2, 35B, 36B2, 36B1

- يبدو أنّ السُّنة ومن المحتمل المسيحيين، يؤيدون جلسات الاستماع العلنية للضحايا، في حين ينقسم الأكراد والعلويين حول هذه المسألة. اللاجئين الأكراد في عينة تشرين الأول بعد هجمات "داعش" على كوباني أصبحوا الآن يؤيدون جلسات الاستماع العلنية.
- أخيراً، يبدو أن الجميع تقريباً اتفقوا على تأييد الحوار الوطني لمعالجة للتعامل مع الأوضاع المعقدة المرتبطة بالعلاقات بين مختلف المجموعات وجعل حقوق الإنسان الدولية في صميم الدستور السوري الجديد.

# الملحق

**للحصول على الاستبيان كاملاً وجداول النتائج، يرجى تحميل التقرير الكامل من موقعنا على الانترنت**

**www.tda-sy.org**

استطلاع رأي أجرته منظمة اليوم التالي في الفترة الواقعة بين 15 أيار/ مايو إلى 5 آب/ أغسطس 2014 في عدة محافظات سورية حول مفاهيم العدالة الانتقالية وحكم القانون وقضايا المرحلة الانتقالية عموما. الاستطلاع مؤلف من 72 سؤال تمت دراستها وانتقاؤها بعناية. وشملت الأسئلة العديد من محاور العدالة الانتقالية، تبدأ من تحديد المسؤولية عن انطلاق العنف ولا تنتهي عند طُرق المساءلة والمصالحة وشكل ونوع التعويض الذي يفضله الناس. نُفِّذ الاستطلاع بواسطة 19 شخصاً تمّ تدريبهم في مؤسسة اليوم التالي، وكانوا موزعين على المناطق التالية: ادلب، حلب، الحسكة، دير الزور، حماة، ريف دمشق، درعا، اللاذقية، طرطوس، كوباني، مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن، ومخيمي نزيب وكهرمان مرعش للاجئين السورين في تركيا. شملت العينة المستَطلَعَة 1602 شخص من مختلف الاعمار والتوجهات السياسية والمستويات التعليمية، ويمكن القول إن العينة كانت عشوائية وشاملة حسب المستطاع، ولكنها لا تمثل رأي كافة السوريين بسبب عدم القدرة على العمل في المناطق التي يسيطر عليها النظام أو تنظيم "الدولة" تمّ الاستطلاع بالتعاون بين اليوم التالي والدكتور كولن إروين استاذ العلوم السياسية في جامعة ليفربول، بريطانيا.